

تأليف أحمد تابت

قضايا العالم المعاصر

# ماذا حدث في زائير؟

”أضواءٌ على أحداثٍ إفريقية“

دار الفارابي - بيروت

”أصواءٌ على أحداثٍ إفريقية“

---

موسى يوسف والي

تأليف أحمد تابت

قضايا العالم المعاصر

# ماذا حدثت في زائير؟

أضواء على أحداث إفريقيا

دار النشر - بيروت

## تمهيد

في منتصف الستينات تعرضت القارة الافريقية لمصاعب جمة . فقد اجتاحت عددا كبيرا من الدول الافريقية الحديثة الاستقلال موجة متلاحقة من الانقلابات والانقلابات المضادة ، كانت في ذاتها مؤشرا الى حالة عدم استقرار ، ومؤشرا في الوقت نفسه الى أن الثورة في افريقيا تسير في طريق وعر للغاية ، بين مد وجزر .  
وكان هذا الموقف المتصلب في الدول الافريقية نتيجة لأسباب متعددة وليس حصيلة عامل واحد .

لقد ورثت الدول الحديثة الاستقلال تركة مثقلة من التخلف الاقتصادي والمعاناة من مشاكل هذا التخلف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولقد كشفت احصاءات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بأفريقيا «U.N. Economic Commission For Africa» في العام ١٩٦٠ أن قارة أفريقيا التي تشكل - من حيث التعداد السكاني - نسبة ١٠ بالمائة من سكان العالم لا يتعدى نصيبها في الإنتاج الصناعي العالمي نسبة ٢ بالمائة ، ولا يتجاوز إنتاج الفرد الواحد فيها نسبة ٤ أو ٥ بالمائة من إنتاج الفرد في الدول الصناعية المتقدمة .

وكان من الواضح - ولا يزال - أن هذه الفجوة الاقتصادية الهائلة لن يتم تخطيها أو حتى تضيق مداها في غضون سنوات قليلة . وكان على الدول الافريقية التي حصلت على استقلالها حديثا ( ولا تزال هنا نعني فترة منتصف الستينات ) أن تنتهج سياسة واقعية وهي بصند العملية الشاقة عملية بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على الحياة والنمو . وقد ثبت بالفعل ، في الممارسة العملية ، أن بناء حياة اقتصادية - اجتماعية جديدة في الدول الافريقية الجديدة كان عملا أكثر تعقيدا بكثير مما تصور معظم الناس ، سواء داخل افريقيا نفسها أو خارجها .

كما تكشف قصر الاعتقاد بأن ازالة الحكم الاستعماري ( الكولونيالي ) المباشر هو ازالة في الوقت نفسه للسيطرة الامبريالية ككل . وقد انطوى هذا الاعتقاد القاصر على تهوين من شأن خطر الاستعمار الجديد .

وعندما حصل كثير من الدول الافريقية على الاستقلال كان معظمها لا يملك الا القليل من الكفايات البشرية في مجالات المعرفة والخبرة في الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية لتنظيم وتوجيه جهاز الدولة الحديث الذي أصبح على دركة عالية التعقيد . ونتيجة لهذا فان بعض هذه الدول اتجه نحو الاهتمام بمشروعات مظهرية غير منتجة دون الاهتمام بمواجهة المشكلات الملحة .

كذلك فقد نشأت شرائح كاملة من البيروقراطيين الذين افرزتهم ظروف استقلال الدول الافريقية الجديدة ، والذين كانوا يتلعمون النصيب الاكبر من الدخل القومي لهذه الدول .

وقد وصل الامر في بعض الدول الافريقية الى حد أصبحت فيه شرائح البيروقراطيين تضع نفسها ومصالحها في جانب والشعب كله في جانب آخر وتشيع حياة غير ديمقراطية في البلاد ابقاء على مواقعها الممتازة في المجتمع . وفي كل هذا الوضع انتشر الفساد أو الطغيان أو بالاحرى انتشرا معا .

ومن ناحية أخرى فان التركيب القبلي أو الطائفي كثيرا ما زاد من تعقيد الامور في الدول الافريقية الحديثة الاستقلال . فقد كان هذا التركيب جزءا من ميراث النظام القديم السابق على الاستقلال . بينما كانت التقسيمات القبلية أو العرقية أو الطائفية لا تتطابق مع تقسيمات الحدود السياسية لتلك البلدان ، الامر الذي خلق تناقضات متزايدة الحدة فيما بين هذه الدول .

يضاف الى كل هذه العوامل احتفاظ القوى الاستعمارية ( المتروبوليتانية ) السابقة بسيطرتها الاقتصادية وكذلك نفوذ الاستعمار الجديد في الشؤون السياسية والعقائدية والثقافية . فان هذا العامل بدوره زاد كثيرا من الصعاب الموضوعية وارتكبت أخطاء كثيرة - خاصة في تقرير حساب القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وحتى عندما تأسست « منظمة الوحدة الافريقية » في منتصف الستينات كان ضعف مقدمتها الحقيقية - رغم قوة صياغة بياناتها -

قد انعكس على الدول الافريقية التي لم تستطع ان تجد في المنظمة عوناً حقيقياً على مواجهة مشاكلها أو ضغوط القوى الامبريالية . وامتد ضعف « منظمة الوحدة الافريقية » الى دورها بالنسبة لنضال الشعوب الافريقية التي كانت لا تزال في منتصف الستينات - وحتى منتصف السبعينات - تناضل من أجل استقلالها . وهو ما ينطبق بشكل خاص على المستعمرات البرتغالية وعلى البلدان الافريقية التي لا تزال تحت حكم النظم العنصرية البيضاء (روديسيا ، جنوب أفريقيا ، وناميبيا) .

\*\*\*



## الفصل الأول

### المتشائمون أمس واليوم

رغم هذه العوامل كلها فإن أفريقيا لم يتوقف نضالها بشقيه .. النضال من أجل الاستقلال والنضال من أجل الثورة الاجتماعية .. ذلك ان شعوب أفريقيا لم تقف وحدها في مواجهة الامبريالية العالمية ، بل وجدت باستمرار .. وبصفة خاصة في الفترة الصعبة التي وصفناها ، فترة منتصف الستينات ، وفي الحقيقة ، ان البلدان الاشتراكية - وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي - وقف باستمرار موقف التأييد المادي والسياسي الى جانب الدول الافريقية الحديثة الاستقلال في جهودها المضنية من أجل تأمين وتقوية استقلالها .

في هذا الاطار وقفت مجموعة البلدان الاشتراكية موقف الدعم والتأييد من الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية منذ بداية انطلاق ثورتها . وفي هذا الاطار نفسه كان موقف الدعم والتأييد من المجموعة الاشتراكية للدول العربية التي تعرضت للعدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ - اي خلال تلك الفترة نفسها - واحدى هذه الدول هي دولة افريقية .. ونعني بها مصر . وفي هذا الاطار ايضا كان موقف التأييد والدعم الاقتصادي الذي وقفته الدول الاشتراكية - وخاصة الاتحاد السوفياتي بامكانياته الواسعة - في تقديم العون المالي والتقني لعدد من المشروعات الاقتصادية الضخمة وذات الفوائد الاقتصادية الهائلة في كل من مصر وغانا واثيوبيا والجزائر والصومال وغينيا ومالي ... وغيرها . لقد استمر هذا التحالف بين الدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في أفريقيا .. لم توقفه الانقلابات .. ولم ترهقه الظروف الخاصة المعقدة السائدة في القارة . وفي الوقت نفسه لم تتوقف محاولات القوى الامبريالية - وعلى راسها الولايات المتحدة الاميركية - لضرب هذا التحالف باعتبار ان ذلك خطوة ضرورية تضمن للامبريالية الاستفراد



بالدول الافريقية وضرب حركة التحرر الوطني في القارة .  
والذين مالوا الى التشاؤم في الحديث عن مستقبل الاستقلال والثورة  
في افريقيا في منتصف الستينات كانوا يتصورون ان الصعاب التي  
تواجه افريقيا ما لا يمكن تخطيه ، وكانوا يتصورون ان رياح التغيير قد  
توقفت أو غيرت اتجاهها من الاستقلال الى الجمود ، أو من الثورة الى  
الثورة المضادة .

ومع ذلك فان واقع افريقيا بعد ١٠ سنوات من منتصف الستينات  
قد أكد أن « رياح التغيير » - رغم كل الصعاب - سارت في الاتجاه  
نفسه ، اتجاه التطور نحو مزيد من الاستقلال والتحرر ، ونحو مزيد من  
الثورة . استقلت أعداد أخرى من الدول الافريقية . وانهارت امبراطورية  
البرتغال الاستعمارية في افريقيا . وأصبحت النظم العنصرية في الجزء  
الجنوبي من القارة في حالة شبه حصار من نظم وطنية تقدمية .  
وحركة التحرر الوطني مستمرة ..  
وحركة الثورة مستمرة ..

والذين يميلون اليوم - في النصف الثاني من السبعينات - الى  
التشاؤم في الحديث عما يدور في افريقيا اليوم من صراع بين قوى  
التحرر والثورة من ناحية والقوى الامبريالية والرجعية من ناحية أخرى  
.. انما يقعون بأسوأ التقدير نفسه الذي وقع فيه المتشائمون في  
منتصف الستينات .

ان القارة الافريقية تتعرض اليوم لهجمات ربما كانت أشد ضراوة من  
جانب الامبريالية والاستعمار الجديد ( النيوكولونيالي ) ، من تلك التي  
كانت تتعرض لها في منتصف الستينات . وربما تقع انتكاسات جزئية  
هنا أو هناك لأسباب سياسية أو عسكرية .. وربما توهمت الامبريالية  
وقواعدها المحلية في القارة ان تيار التاريخ يتبدى في هذه الانتكاسة  
أو تلك . ولكن هذا الوهم ليس من شأنه الا السير بالامبريالية والنظم  
المحلية القابلة بالعمل لحسابها في الطريق نفسه الذي سبق ان ساروا  
فيه منذ عشر سنوات ومنذ عشرين سنة . وهو طريق لن ينتهي الا الى  
تحقق الغايات التحررية والثورية لشعوب افريقيا المناضلة . ان رؤية  
التاريخ من تقب ابرة الاحداث الآنية لا ينطوي الا على ضيق أفق وقصر  
نظر . والشعوب المناضلة ترى حركة التاريخ من أوسع آفاقها لأنها تصنعها

وتعيشها بنفسها عاما بعام وجيلا بجيل .  
نقول هذا وان كنا ندرك حقيقة ان افريقيا اليوم ليست افريقيا منتصف  
الستينات .. وافريقيا النصف الثاني من السبعينات غير افريقيا النصف  
الثاني من الخمسينات .. بل انها غير افريقيا النصف الاول من  
السبعينات . ومعارك افريقيا اليوم غير معاركها السابقة .. لقد قطعت  
افريقيا اشواطا بعيدة كان بعضها بطيء الحركة لا يرى بالعين المجردة مثل  
حركة عقارب الساعة ، وكان بعضها بمثابة طفرات كبيرة غيرت من خريطة  
تاريخ افريقيا وخريطة سياسة افريقيا . فقد كانت حركة التاريخ تسير  
في اتجاه التطور الاكيد نحو التحرير والثورة . وخلال السنوات القليلة  
منذ بداية السبعينات كانت قد بدت ملامح تغيير اكيد في الخريطة  
الكلية الافريقية :

١ - كانت حروب المستعمرات البرتغالية قد بلغت ذروة خطيرة لم  
يلفها النضال المسلح في افريقيا من قبل ( باستثناء حرب التحرير  
الجزائرية ) سواء من حيث استمراريتها في الزمن ، او من حيث  
التضحيات التي بذلها الطرفان فيها ، بشريا وماديا . وبدأت بوادر  
انهيار الامبراطورية البرتغالية .

٢ - كانت سلسلة الانقلابات والانتقالات المضادة قد رتبت الاوضاع  
على نحو معين في عدد كبير من دول القارة يلائم الامبريالية الاميركية  
واساليبها في الهيمنة الاقتصادية ( استثمارات تحكم القبضة على مناجم  
الثروة الطبيعية وتحدد في الوقت نفسه قنوات التجارة الافريقية  
استيرادا وتصديرا من خلال احتكارات محددة ) .

٣ - في الوقت نفسه كانت حركة التطور الاقتصادي - الاجتماعي  
في دول القارة تأتي بتغييرات تتحدى النظم التي رتبت بوجودها تلك  
الاوضاع الملائمة للامبريالية ، ففشلت حركة الانفصال في « بيافرا »  
وتوطد النظام الوطني في نيجيريا ، وتهاوى النظام الامبراطوري الاقطاعي  
التقليدي في اثيوبيا . وصمدت الثورة الاجتماعية في غينيا بزعماء أحمد  
سيكوتوري في وجه كل المحاولات الانقلابية ( محاولات الغزو الامبريالية  
من الخارج - وتدعمت النظم التحررية في تانزانيا والكوتفو برازافيل ) .

٤ - نمت قدرة النضال المسلح لدى حركات التحرر الوطني في  
الجنوب الافريقي ( جنوب افريقيا وناميبيا ) وفي روديسيا وهي الاقاليم

الافريقية الثلاثة التي يسيطر فيها استعمار استيطاني أبيض .  
وخلال النصف الاول من السبعينات فان ايقاع الاحداث بدأ أسرع  
كثيرا مما كان طوال الحقبة الماضية منذ أوائل الخمسينات . وبدأ ذلك  
بشكل خاص منذ اتهيار النظام الاستعماري في البرتغال تحت وطأة  
النضال المسلح الذي مارسته حركات التحرر الوطني في غينيا - بيساو  
والراس الاخضر ، وفي موزمبيق ، وفي أنغولا ، على الرغم من كل الدعم  
الذي قدمه حلف شمال الاطلسي ، عسكريا واقتصاديا لنظام الدكتاتور  
سالازار والدكتاتور كايانو من بعده . وهكذا فان وقوع « حركة القوات  
المسلحة البرتغالية » - التي قادها ضباط شبان في أغلبهم ممن خدموا  
في حروب النظام الدكتاتوري واحتكوا بالشوار الافريقيين وأفكارهم ،  
بقدر ما احتكوا بهم عسكريا - في نيسان ( ابريل ) ١٩٧٤ ، جاء بمثابة  
منعطف جديد في تاريخ افريقيا ( كما في تاريخ البرتغال ) . فبعد  
استقلال المستعمرات البرتغالية السابقة صار حصار التحرر الوطني  
مضروبا بصورة لم يسبق لها مثيل حول النظم الاستعمارية الباقية في  
روديسيا وجنوب افريقيا وناميبيا فضلا عن « ارتيريا » . ذلك ان  
استقلال موزمبيق وغينيا بيساو وجزر الراس الاخضر ، وأخيرا أنغولا  
قد أحدث تغييرا هائلا في الخريطة السياسية ( والاستراتيجية ) لافريقيا .  
ربما لا يقاس به اي تغيير منذ بداية الخمسينات .

## الفصل الثاني

### من شبابا الى القرن الافريقي

واليوم عادت افريقيا الى مركز دائرة الضوء في اجهزة الاعلام العالمية من خلال سلسلة متعاقبة من الاحداث التي يستحيل للنظرة الموضوعية ان تعجز عن رؤية الحلقات التي تمسك بين اطرافها معا .

✽ فهناك أحداث اقليم « شابا » ( كاتانغا ) في زائير ، وما رافقها من تحرك امبريالي على مستوى دولي منسق ، ربما لم يسبق له مثيل منذ احداث الكونغو في عام ١٩٦١ . وهناك لم تكن المشكلة خاصة باقليم « شابا » ، وان كانت التحركات العسكرية والسياسية قد تركزت عليه . . وانما كانت المشكلة متعلقة بنضال شعب زائير ضد نظام موبوتو بأكمله ، وما يمثله من مصالح الاحتكارات الامبريالية - الرأسمالية التي تتخذ في زائير واحدة من أهم قواعدها الاقتصادية في افريقيا ، لا يفوتها وزنا في ذلك الا جنوب افريقيا بنظامها العنصري الابيض .

✽ وهناك الاعتداءات العسكرية التي تقوم بها - بصورة تزداد كثافة بمرور الوقت - حكومة زوديسيا العنصرية البيضاء ضد اراضي موزمبيق حيث يقوم نظام تحرري ثوري يشكل قاعدة للتحرر والثورة ورصيذا لحركة التحرير في جنوب القارة بأكمله . وتتصاعد اعتداءات النظام العنصري الروديسي ضد موزمبيق في الوقت الذي يزداد فيه رصيد الولايات المتحدة الاميركية واوروبا من التأييد الشفهي الملتوي - القابل للتفسيرات والتفسيرات المضادة - لحكم الاغلبية وللسلام في الجنوب الافريقي ، ولضرورة « تهيئة » السكان الافريقيين « السود » لممارسة الحكم !

✽ تكتيل القوى الرجعية في القارة - وخاصة في منطقة « القرن الافريقي » - ضد النظام التقدمي في اثيوبيا ، في محاولة لعزله وكف تأثيراته التحررية الثورية عن المنطقة ، ان لم يكن لاسقاطه والتخلص منه

كثيرة . ويجري هذا التكتيل الرجعي المائل على الجانب العربي ضد الثورة الفلسطينية . الاول يتم تحت شعار حماية أمن البحر الاحمر وحماية افريقيا من التدخلات الاجنبية ومن « الايدولوجيات » الغربية .. والثاني يتم تحت شعار حماية الثورة الفلسطينية من « تأثيرات اليسار الدولي » . وفي الحالتين فان احدا من أعضاء التكتلين الرجعيين لا يتحدث عن تدخلات الامبريالية او عن تأثيرات السياسة العدوانية الاسرائيلية .

✽ محاولة فرض حصار سياسي ودبلوماسي على النظام الثوري التحرري في أنغولا ، ومحاولة استغلال أية تناقضات داخلية فيها بقصد كف تأثيرات هذا النظام أيضا عن المحيط القريب منه .. باعتبار ان موقع أنغولا في غرب القارة كموقع موزمبيق في شرقها - يجعلها قاعدة انطلاق تحررية في معركة افريقيا الكبرى ضد النظم العنصرية البيضاء المسيطرة في جنوب القارة روديسيا وناميبيا وجنوب افريقيا . فضلا عما يحتله انتصار الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا في الصراع الاخير بين السلطة التحررية التي تمثلها الجبهة ومحاولة اقامة سلطة - تابعة عن طريق تأييد اميركي واوروبي غربي ورجعي افريقي ( زائر ) وعنصري ايض ( جنوب افريقيا ) للجبهتين المنافستين « لونيتا » و « الجبهة الوطنية » فقد كان انتصار « الجبهة الشعبية » بمثابة ضربة قوية للامبريالية على الصعيدين الاقتصادي والعسكري حرمتها من ثروات أنغولا ومن موقعها الاستراتيجي معا .

✽ محاولة اسقاط النظام التقدمي في « بنين » ( داهومي ) بعملية غزو من الخارج وقد بذلت فيها القوى الامبريالية أقصى جهدها لتجنيد احد النظم الرجعية في شمال القارة ، مع المرتزقة من جنوبها للتحالف معا في عمل واحد ضد النظام البيني لخلق قاعدة جديدة في منطقة لها أهميتها الاستراتيجية بين نيجيريا ( احدى اكبر دول القارة ) وغانا وعلى محور جغرافي واحد مع غينيا الصامدة بقيادة المناضل سيكوتوري في وجه الغزوات والمؤامرات .

✽ اغتيال رئيس الكونغو ( برازافيل ) مارياني أنغواي في محاولة لقلب الاوضاع فيها لمصلحة الامبريالية والمحاوَر الرجعية ولمصلحة النظم العنصرية . وقد نجحت محاولة الاغتيال وفشلت محاولة قلب النظام ، وكان القصد منها مساندة نظام مويوتو الفاسد المتداعي وراحته من

وجود النظام الكونفولي التقدمي على أبواب زائير موبوتو . وكان القصد منها ايضا ايجاد راس جسر لاية محاولة مستقبلية لاثارة المتاعب لانفولا في اقليم كايندا الشمالي الفني بالترول والذي كثيرا ما يراود الغرب الامبريالي حلم فصله عن انفولا كلية .

وتشير هذه التطورات الى حقيقة هامة - استراتيجية وثوريا - بالنسبة للتطورات الافريقية السابقة والقادمة . تلك هي أن انفولا تحتل مركزا محورا في احداث القارة . . وانها مرشحة لدور يزداد اتساعا واهمية مع تصاعد نضال شعوب افريقيا بصفة خاصة ضد النظم العنصرية الحاكمة في روديسيا وجنوب افريقيا وناميبيا .

والتطور الاحداث الذي يبرز فوق هذه الخلفية العريضة المتعددة العناصر والمتباينة الظلال هو التطور المتمثل في استقلال انفولا وانتصار « الجبهة الشعبية لتحرير انفولا » في المعركة الاخيرة على السلطة الواحدة لانفولا المستقلة - ويلاحظ ان معظم الصراعات البارزة الدائرة الآن في القارة تتقاطع طرقها جميعا عند انفولا من ناحية او اخرى . فالوقوف الراهن في زائير وثيق الصلة بمركز انفولا الجغرافي ، والجغرافي السياسي ( الجيوبولوتيكي ) والسياسي والاقتصادي وكذلك الايديولوجي . ورؤية الاطراف المختلفة المعنية باحداث زائير آتية كلها عبر انفولا وتأثيراتها على تطور تلك الاحداث .

كذلك فان اشتداد حدة الصراع ضد النظام العنصري في جنوب افريقيا متصل بموقع انفولا الاستراتيجي والتحرري بحكم متاخمتها لاقليم ناميبيا ، الذي يكاد يجمع المختصون بشؤون الجنوب الافريقي ان المعركة ضد ذلك النظام العنصري ستبدأ بتحريره اولا قبل ان تمتد الى قلب جنوب افريقيا نفسها .

وعلى الرغم من انه لا توجد حدود اقليمية مشتركة بين انفولا وروديسيا الا انه من المسلم به ان الدعم الذي يمكن ان تقدمه انفولا الى منظمات النضال المسلح لشعب « زيمبابوي » ( روديسيا ) تستطيع أن تعبر زامبيا اليها . فضلا عن أن توطد اركان نظام الرئيس الانفولي « اغوستينونيتو » ( الماركسي اللينيني ) يدعم نظام الرئيس « سامورا مانستيل » رئيس جمهورية موزمبيق ( الماركسي اللينيني أيضا ) وموزمبيق هي قاعدة الانطلاق الاساسية لشوار « زيمبابوي » ضد النظام

العنصري بزعامة ايان سميث . كما انه يشكل دعما للنظام الماركسي اللينيني الحاكم في جمهورية الكونغو الشعبية ( برازافيل ) .  
وانغولا - بالإضافة الى هذا وذلك - تعني النفط ، الى جانب عدد كبير من الثروات المعدنية الاخرى الهامة ، ومصادر الطاقة ، وطريق العبور الوحيد الى المحيط بالنسبة لعدد من الدول المحيطة ( وخاصة زائير ) وبالنسبة ايضا لعدد من دول الغرب .

وانغولا - بعد ذلك - أصبحت ، في نظر الغرب الامبريالي ، قاعدة لتواجد عسكري شيوعي ( كوبي ) وتواجد سياسي شيوعي ( كوبا والاتحاد السوفياتي ) ، الامر الذي جعلها هدفا لخطط الامبريالية ، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا ، والاخيرتان لا تزالان تتمتعان بمصالح وامتيازات اقتصادية ضخمة في عدد من الدول المحيطة التي يشكل النظام الثوري في انغولا في نظرها خطرا وشيكا . وقد بدأ الغرب يتحدث - بصوت عال - في الفترة الاخيرة عن مخاوفه من انطلاق الدعم الكوبي من انغولا الى دور جديد في معركة قادمة في زائير او في روديسيا .

وانغولا - نتيجة - لكل العوامل السابقة - هي محطة الفشل الاميركي الذريع الاول في افريقيا . فقد كانت معركتها الاخيرة - بظروف المشاركة النضالية من جانب كوبا فيها - اول ميدان وجدت الولايات المتحدة نفسها مدعوة الى التدخل المباشر عسكريا فيه ، ولكنها احجمت . فقد كان ذلك « اول اختبار في فترة ما بعد فيتنام » ، على حد تعبير مطلق اميركي .

فما الذي حدث في زائير - بعد هذه التطورات الهامة في انغولا - وما علاقة ما دار في زائير بما انتهى اليه الموقف في انغولا ؟ هل كان ما حدث في زائير تدخلا من جانب انغولا ، او كوبا او الاتحاد السوفياتي ؟ او من جانبهم جميعا ؟

ويمكن القول بانه بعد ان حسم الموقف في انغولا لمصلحة الجبهة الشعبية - رغم مساعدة زائير للحركتين المناهضتين لها ، بل وتدخل قوات زائير مباشرة في عمليات عسكرية في اراضي انغولا ضد قوات الجبهة الشعبية - كان الرئيس الزائيري موبوتو سيسبي سيكو اكثر الاطراف الخارجية ادراكا لخطر الاستمرار في صراع مع السلطة الجديدة في انغولا .

ذلك لان زائير - رغم وزنها الكبير الجغرافي والاقتصادي في قلب

القارة الافريقية - لا تملك مخرجا الى المحيط ، الا على خط سكك حديد « بنغيلا » الذي يحمل صادرات وواردات زائير عبر اراضي أنغولا الى ميناء « لوبوئو » . واصبحت تلك ضرورة اقتصادية ملحة منذ ان أغلقت حكومة موزامبيق التقديمية حدودها مع روديسيا ، التي كانت البديل الوحيد عن ميناء « لوبوئو » .

كما ان نظام الرئيس موبوتو في حاجة للاتفاق مع النظام الجديد في أنغولا بشأن جندرمة « كاتانغا » السابقين المتمردين ضد حكمه ، والذين لجأوا الى اراضي أنغولا منذ عهد الاستعمار البرتغالي ، وخدموا ضد حركات التحرر الوطني الانفولية في صفوف البرتغاليين ، ثم حيدهم انتصار « الجبهة الشعبية » في النهاية . كان نظام موبوتو في حاجة الى تعهد أنغولي بعدم مساعدة جندرمة كاتانغا في أي عمل ضده .

لهذين السببين الرئيسيين لم يتردد موبوتو كثيرا في قبول وساطة الرئيس ماريان أنغواي رئيس جمهورية الكونغو الشعبية ( برازافيل ) في شهر آذار ( مارس ) ١٩٧٦ ليجلس الى مائدة المفاوضات مع الرئيس الانفولي اغوستينونيتو . وتم فعلا التوصل الى اتفاق بينهما على هاتين النقطتين ، وعلى أن تكف زائير عن تقديم أي دعم لحركتي الجبهة الوطنية ويونيتا في نشاط حرب العصابات الذي تمارسه ضد حكومة أنغولا وضد القوات الكوبية ( وربما يشير هذا الامر علامات استفهام عديدة حول الايدي وراء اغتيال الرئيس الكونغولي أنغواي ؟ ) .

والاحداث التي مرت منذ توصل موبوتو ونيتو الى هذا الاتفاق تحمل دلالات واضحة .

لقد تفاقم الموقف الداخلي في زائير لأسباب اقتصادية وسياسية وقبلية يعترف بها الجميع . فبعد ان بلغت الاسعار العالمية للنحاس ( المصدر الرئيسي والاكبر لدخل زائير ) ذروتها في اوائل العام ١٩٧٤ بصورة انعشت اقتصادها كثيرا ، عادت فانخفضت بصورة ذريعة ، في وقت كانت فيه سياسة موبوتو الاقتصادية تبدد دخل البلاد على مشروعات ترفيه تفيد موبوتو شخصا ومجموعة قليلة طفيلية وتجعل من نظام زائير - على حد تعبير ديفيد لامب مراسل صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » - « واحدا من أكثر النظم الحاكمة في افريقيا سفورا في فساده » . لقد حول موبوتو ما يكفي من ثروة ابناء وطنه الى أرصدة



خاصة به ليصبح واحدا من أغنى الرجال في العالم . وخلق طبقة فائقة الثراء من التوابع ذوي الاذواق الفجة » .

وخلال السنوات الثلاث الماضية وسفينة الاقتصاد الزائري تواصل الفرق الى قاع الافلاس حيث تطبق عليها ضائقات اقتصادية بلغت معها جملة ديونها الخارجية ، خلال هذه الفترة القصيرة ، أكثر من ثلاثة مليارات دولار . وعلى الرغم من « حقيقة » المساعدات التي يتلقاها نظام موبوتو من الغرب فان صحة الاقتصاد الزائري في تدهور مستمر . فالانتاج أخذ في الانخفاض ، والخدمات الاساسية ذات التأثير الاقتصادي - كالنقل والاتصالات - في تدهور سريع والجماهير الفقيرة تعاني نقصا خطيرا في امدادات الغذاء رغم وفرة الارض الخصبة القابلة للزراعة . وبلغ من تدهور الاحوال الى حد أن موبوتو بدأ برنامجا لاعادة الصناعات والمشروعات المؤممة الى أصحابها السابقين الباجيكيين ، وكان هو نفسه الذي أمم هذه المشروعات ، ولكنه أهدها الى أصدقائه بعد التأميم .

ووسط هذا المناخ الاقتصادي امتد السخط الى صفوف الجيش الزائري الذي يعاني ضباطه وجنوده من الفقر الشديد ، بعد أن اكتسح السخط قطاعات عريضة من الشعب الزائري تحت وطأة الفقر والفساد الحكومي . ويمكن التأكيد بأن هذا المناخ هو الذي أعطى كل انطباع للقوات المناهضة لنظام موبوتو بأن الوقت قد أصبح ملائما للتحرك ضده . اذ أصبحت حقيقة اهتزاز هذا النظام شائعة ليس في زائير وحدها ، بل في كل الدول الافريقية المحيطة ، حتى أن مراسل مجلة « تايم » الاميركية كتب في ١١ نيسان ( ابريل ) يتساءل : « هل سيصبح موبوتو سييسي سيكو ، حاكم زائير الاوتوقراطي ، عاجلا رئيسا في المنفى ؟ » . ويقول المراسل نفسه ان هذا الاحتمال أصبح مدار بحث الدبلوماسيين الغربيين في كينشاسا في الاسبوع الماضي بينما كان الكاتانفيون المنفيون - الذين يتراوح عددهم بين ألفين وخمسة آلاف - يفرون اقليم شابا ( كاتانغا ) ويواصلون اكتساب الارض بسهولة .

ان هؤلاء الفزاة ينتمون أساسا الى قبيلة لوندا المنتشرة في وسط افريقيا والتي يعرف رجالها بأنهم من أصلب المحاربين منذ زمن بعيد . وقد استقبلوا بترحيب وحماس من سكان قرى شابا ، بينما كانت قوات جيش موبوتو - التي تتحدث لغة « لينغالا » ، اللغة السائدة في منطقة

حوض نهر الكونغو ولا تفهم لغة السكان المحليين « السواحلية » - خائفة  
وفاقة كل حماس .

ولكن لم يكن رجال « جندرمة كاتانغا » هم وحدهم الذين حركهم  
اهتزاز مركز موبوتو . ففي الوقت نفسه بدأ مسؤولون فرنسيون يجرون  
محادثات مع المسؤولين في « الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو » ، وهي  
جبهة مناهضة لنظام موبوتو تحسبا لاحتمال سقوط هذا النظام . بينما  
أعلنت هذه الجبهة التي تتخذ من باريس مقرا لها مسؤوليتها عن  
العمليات العسكرية في اقليم شابا . وفي الوقت نفسه أعلن أنطوان  
جيزنغا رئيس « تجمع القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو » - ونائب  
الزعيم الكونغولي الشهير باتريس لومومبا - تأييده للحركة ضد  
نظام موبوتو .



## الفصل الثالث

### حقيقة نظام موبوتو

ان نظام موبوتو الذي اتحدت الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبلجيكا ، بالإضافة الى النظام المغربي والنظام اليميني المصري ، من أجل مساعدته ضد الشعب الزائيري نفسه ، لم يكن فقط مجرد نظام مربوط بعجلة الاحتكارات الامبريالية الاقتصادية والاستراتيجية .. انما هو نظام اعترفت حتى اجهزة الاعلام الغربية نفسها بفساده ولا ديمقراطيته . لقد كتبت صحيفة « لوموند دبلوماتيك » تقول ان نظام موبوتو « اكثر ضعفا من ان يستطيع الصمود طويلا في وجه أوضاع سياسية وعسكرية واقتصادية بالغة السوء » . وعبرت عن الرأي نفسه في قولها ان أيام الافلاس الاقتصادي زائير وتدهور الاوضاع المعيشية الناتج عن ذلك الافلاس ، نلاحظ ان القاعدة الشعبية لمعارضة جذرية نظام موبوتو ، لا تكف عن الاتساع .

وعلى الجانب الآخر كان هناك « درك كاتانفا » الذين يشكلون قوة كانت تقوم بمهمة الدفاع عن الاقليم الاكثر ثراء بين اقاليم زائير . ولقد كانوا في البداية معزولين في الاقاليم الشرقية التي طردوا منها بعد سحق الانتفاضة التي قاموا بها في العام ١٩٦٧ ، ثم انتهى بهم الامر الى اللجوء الى أنغولا . وهناك لم يكن لهم خيار الا ان يتحولوا الى قوة عسكرية ضاربة تساعد السلطات الاستعمارية البرتغالية هناك ، في ذلك الوقت ، في حربها ضد حركة التحرير الوطني في أنغولا . ومع مضي الزمن انضم الى « درك كاتانفا » لاجئون هاربون من القمع في جنوب زائير . وهؤلاء استطاعوا ان يؤثروا في « درك كاتانفا » سياسيا بحيث جعلوهم يتخلون تدريجيا - ثم بصورة نهائية - عن هدفهم الانفصالي ، وأصبحوا شديدي التمسك بالواقع القومي الزائيري الشامل . وفي ذلك الوقت فان اولئك الكاتانفيين الذين صدقوا وعود العفو التي اطلقها نظام

موبوتو في العام ١٩٦٨ وعادوا الى كينشاسا كانوا ضحايا مجازر جماعية دبرها هذا النظام ضدهم حال عودتهم .

ومع ازدياد الطابع القمعي لدكتاتورية موبوتو تمت تصفية افراد وجماعات بأكملها ، أو أجبروا على الرحيل الى حيث بدأوا يعدون تنظيمات معارضة ، غالبا ما تكفي بالعمل السياسي وحده .

ومع انتصار « الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا » وقيام نظامها الثوري - الذي كان بمثابة هزيمة مباشرة لأعوان الغرب في أنغولا والمنطقة كلها - ازداد تفكك نظام موبوتو في زائير . وكان « درك كاتانغا » ، من خلال تحالفهم في السنوات الاخيرة مع « الجبهة الشعبية » ، قد أصبحوا بصورة نهائية في صف القوى التقدمية ، وأصبحوا أيضا أفضل تدريبا وتسليحا وأكثر ارتباطا بالمعارضة السياسية التقدمية المناهضة لنظام موبوتو ، وخاصة « الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو » . وفي اطار ازدياد القوة العسكرية والسياسية لمجموعات « درك كاتانغا » وجدوا الوقت ملأئما - مع تدهور شعبية نظام موبوتو - للانتقال من المناطق الانغولية التي عاشوا فيها خلال السنوات السابقة الى داخل اقليم « شابا » من جديد ليبدأوا من الداخل هجومهم في ٨ آذار ( مارس ) ١٩٧٧ .

لم يكن هناك أي تدخل اذن من جانب أنغولا أو الاتحاد السوفياتي أو كوبا ... انما كانت عملية داخلية بدأت من أراضي زائير ومن عناصر وطنية زائيرية ضد قوى زائيرية رجعية وقوى اجنبية تحالفت معها لتفرض استمرار نظام موبوتو الذي كان مشرفا على انهيار شبه مؤكد . بحيث يمكن القول - مع صحيفة « لوموند دبلوماسيك » الفرنسية ان التدخل المغربي - الفرنسي - ولا سيما التدخل الفرنسي هو الذي جاء بهدف طماننة حلفاء باريس التقليديين في افريقيا ، بعد ان استبد بهم قلق شديد من جراء « ازدياد عدد الانظمة الثورية في القارة » .

### جيش موبوتو .

ولعل من اغرب الظواهر التي شهدتها ذلك الصراع الذي دار على ارض اقليم « شابا » انه كان في الواقع العسكري صراعا بين عدة مئات من المقاتلين المناهضين لنظام موبوتو وللإستغلال الاحتكاري الرأسمالي

لثروات الاقليم .. التي لم ينقطع الصراع عليها .. هذا طرف في الصراع ، والطرف الثاني كان جيش زائر - جيش موبوتو - الذي يعد ثاني أكبر جيوش الجنوب الافريقي ( أفريقيا جنوب الصحراء ) بعد جيش نيجيريا ، وباستثناء جيش حكومة جنوب أفريقيا العنصرية ، وجيش زائر - موبوتو يتكون من ٤٤ ألف جندي نظامي ، ومن ٢٠ ألفا من القوات شبه العسكرية ( الحرس الوطني ) ، والذي يشمل على فيلق من العربات المدرعة وفوج ميكانيكي و ١٤ فوجا من المشاة ، وسبعة افواج من المظليين ، وفرقة من القوات الخاصة ، تعدادها ١٥ ألف جندي ، وتعتبر رأس حربة الجيش الزائري ، وان كانت وحدات المظليين التي جرى تدريبها على يد العسكريين البلجيكيين والاسرائيليين تنافسها على هذا المركز . ويضم جيش زائر من القوات الجوية ثلاثة آلاف رجل وسربين من الطائرات مجهزين بأربع وثلاثين طائرة مقاتلة ( معظمها من طراز ميراج الفرنسي ) وسربا من طائرات النقل ، ووحدة طائرات مروحية فرنسية الصنع أيضا .

وتملك حكومة زائر سلاحا بحريا من سفينتي مطاردة وزورقين قاذفين للطوربيد ، ووحدين من حرس الشواطئ وستمائة جندي بحري . ورغم هذا كله فان جيش زائر - موبوتو لم يستطع أن يواجه وحده مئات المقاتلين في اقليم « شابا » ... ولهذا العجز أسبابه :

( ١ ) ان شعب الاقليم ، وغالبية شعب زائر ، تقف ضد نظام موبوتو ، وكانت تظاهر فعلا المقاتلين في الاقليم وترحب بهم وتزودهم بالمواد .

( ٢ ) ان جيش زائر نفسه يعمه السخط ضد مفاصل نظام موبوتو ، وضد الاحوال اللاانسانية السائدة بين جنوده ، والفروق الطبقيّة الحادة بين الضباط والجنود التي تكاد تصل الى درجة استعباد الجنود .

( ٣ ) ان القوى التي أرادت انقاذ نظام موبوتو من مصيره - أو على الأقل تأجيل سقوطه - كانت تريد الى جانب هذا تحقيق أغراض أخرى جانبية - ولكنها مهمة رغم جانبيتها - ومنها توريط قوى أفريقية أخرى في الصراع الى جانب موبوتو ، لشغلها عن قضايا وطنية خاصة بها ، وإيهامها بأن لها دورا اقليميا تقوم به ، أو مقابل تقديم الوعود الجوفاء لتلك النظم بأن يكون لها ثمن من المساعدات أو التأييد اذا هي لعبت دور القاتل الاجير لحساب الامبريالية الاميركية والاوربية الغربية في أفريقيا .

## من سيناء الى زائير

هذا بصفة خاصة ما حدث من رسم دور للنظام المصري في الصراع الذي دار في زائير... وكان دورا ذا وجهين . وجه سياسي ، ووجه عسكري . لقد وضع النظام المصري نفسه - لأول مرة بصورة عملية ومباشرة - في خدمة القوى الامبريالية وضد قضية تحررية وثورية ، وسجل ذلك وقوع النظام المصري في قبضة الامبريالية ، ودخوله ركنا من اركان استراتيجيتها العالمية المناهضة لحركات التحرر الوطني والعملية الثورية العالمية . وضد العالم الاشتراكي . وهكذا وظف النظام المصري نفسه - بصورة فاجأت حتى بعض عناصره وعددا من اصدقائه - في خدمة الجملة السياسية المؤيدة لموبوتو - صديق الصهيونية وتلميذ العسكرية الاسرائيلية ، وهي الحملة التي ارتدت مسوح العداء للشيعوية ومناهضة الاتحاد السوفياتي من بداياتها الاولى . ولم يكتف النظام المصري بهذا الموقف ، وانما اتجه في صف واحد مع النظام الملكي المغربي ، الى المشاركة عسكريا في القتال ضد مئات الثوار في اقليم « شابا » . ولم يكن خافيا على جماهير الشعب العربي - في مصر وخارجها - ان القوات التي ارسلها نظام القاهرة - وخاصة الطيارين - انما نقلت من « جبهة » المواجهة مع اسرائيل التي لا تزال تحتل أكثر من ٨٠ في المائة من مساحة شبه جزيرة سيناء المصرية وكل الضفة الغربية لنهر الاردن ومعظم هضبة الجولان ، ومدينة القدس العربية وقطاع غزة . ولكن الامبريالية كانت معنية بالدرجة الاولى باعداد النظام المصري لتقبل الانضمام الكامل والعملي « والايجابي » الى طابور القوى والنظم التي تخدم الاهداف الامبريالية وتتغافل - في سبيل ذلك - عن قضاياها الوطنية والقومية .

ولقد كان من المفارقات ، التي لا تحمل أي قدر من الطرافة ، انه بينما كانت القوات المغربية تحارب من أجل الابقاء على نظام موبوتو ، وبينما كان الطيارون المصريون يتركون المجال الجوي المصري ليخلو للطيارين الاسرائيليين فوق سيناء ومنطقة القناة ويتجهون نحو اقليم شابا في مهمة « رفاقية » مع طياري موبوتو ، الذين لا يجاريهم أحد في الاعجاب باسرائيل والعسكرية الاسرائيلية ... في هذا الوقت بالذات

كانت الصحافة العالمية تكشف - لأول مرة - حقائق مذهلة ومثيرة عن الدور الذي قام به موبوتو في عملية تسهيل نقل « يورانيوم » الاقليم الزائيري نفسه - « شابا » أو « كاتانغا » سابقا - منذ ٩ سنوات ، من الاقليم الى اسرائيل عبر وساطة الولايات المتحدة والمانيا الغربية ... كانت الصحافة العالمية تتحدث عن التفطية التي قام بها الرئيس موبوتو لعملية نقل اليورانيوم « المسروق » من أراضي زائير بحرا عبر البحر الابيض المتوسط ليجد طريقه في النهاية في اسرائيل بعلم موبوتو وتواطؤه .. لتمكينها من امتلاك السلاح الذري ، الذي لا يمكن تصور هدف من ورائه في ايدي المؤسسة الاسرائيلية الا ارهاب العرب وتهديدهم بالفناء .





## الفصل الرابع

### الثروة .. موضوع الصراع

ان أفريقيا تمت وحدها ٩٠ بالمائة من احتياطي العالم من الماس ( ٥٧٥ مليون قيراط ) و ٩٠ بالمائة من احتياطي العالم من البلاديوم والبلاتين ( ١٢٧٠٠ طن ) و ٩٠ بالمائة من احتياطي العالم من الكروم ( ١٦٠٠ مليون طن ) ، وتملك ربع احتياطي العالم من البوكسيت ( ٤٠٠٠ مليون طن ) ، ١٥ ٪ من النحاس الخام ( ٤٤ مليون طن ) ، ١٤ ٪ من الغاز الطبيعي ( ٣٠٠٠٠٠٠ مليون متر مكعب ) ، ١٣ ٪ من الحديد الخام ( ٣٠ مليار طن ) ، ١٢ ٪ من النفط ( ٩٢٠٠ مليون طن ) ، فضلا عن كميات هائلة من معادن الرصاص والزنك والقصدير والليثيوم والفرايت .

وتوزيع بعض هذه الثروات الطبيعية في البلدان الافريقية له طابع فريد يبعث على الدهشة ف نجد مثلا أن زائير تملك وحدها ٨٧ بالمائة من كل احتياطي القارة من الماس ، وإن معظم ثروات أفريقيا من الذهب والبلاتين يتركز في جنوب إفريقيا ، والبوكسيت في غينيا والكاميرون . ثم هناك « حزام النحاس » العريض في زامبيا وزائير ، اللتين تملكان ٩٣ بالمائة من احتياطي أفريقيا منه . وفي شمال أفريقيا يكمن أضخم أحواض الفوسفات في العالم ، حيث تملك المغرب أكثر من ٩٠ ٪ من احتياطي العالم منه . وتملك الجزائر وليبيا ونيجيريا ثروات هائلة من النفط والغاز الطبيعي .

ونتيجة لهذا الاحتياطي الهائل فان بلدان أفريقيا تعتبر من اكبر المنتجين والمصدرين للثروات المعدنية . ف نجد أن أفريقيا انتجت في عام ١٩٧٥ نسبة ٩٨ ٪ من كل الماس المنتج في العالم ، وكذلك ٨١ ٪ من البلاتين والبلاديوم والذهب . وحوالي ٥٠ ٪ من المنجنيز والكروم . و ٣٠ ٪ من الفوسفات ، و ١٢ ٪ من النفط والحديد الخام ، و ٦ ٪

من البوكسيت والقصدير المركز ، و ٤ ٪ من الزنك . والاختلال في توزيع هذه الثروات المعدنية في باطن اراضي البلدان الافريقية له انعكاسه في اختلال مماثل في توزيع انتاج هذه البلدان لتلك الثروات .  
وأضحى مجال للاستثمار الاجنبي في أفريقيا هو صناعة النفط والغاز الطبيعي . وقد بلغت قيمة استثمارات الشركات الغربية ( الامريكية والبريطانية والفرنسية أساسا ) خلال ربع القرن الثالث من هذا القرن ( ١٩٥٠ - ١٩٧٥ ) ١١٧٠٠ مليون دولار .

وبخلاف الثروات المعدنية فإن أفريقيا تملك ١٧ ٪ من الثروة الخشبية في العالم . اذ تملك وحدها مساحة ٧٠٠ مليون هكتار من الغابات الاستوائية . كما تضيف أفريقيا الى مقدار الطاقة الكهربائية المستخرجة من المصادر المائية في العالم ١٦٢٩٠٠٠ مليون كيلووات ساعة سنويا ، وهو ما يعادل ٣٠ ٪ من الطاقة العالمية . وفي الزراعة تنتج أفريقيا ٧٠ ٪ من انتاج العالم من الكاكاو ( حوالي مليون طن ) ، ٦٥ ٪ من الالياف النباتية ، ٥٥ ٪ من زيوت النخيل ( ١٣٥٠٠٠٠ طن ) ، و ٥٥ ٪ من السمسم ( ٣٥٠ ألف طن ) ، فضلا عن كميات ضخمة من البن وجوز الهند والموز والفواكه والمطاط والتبغ والقطن .

ورغم هذه الثروات الهائلة التي لا تكاد توازيها ثروات طبيعية في اي منطقة أخرى من العالم ، فإن شعوب أفريقيا تعاني من صعوبات اقتصادية جمة تسهم بنصيب كبير في حالة عدم الاستقرار شبه الدائم في دول القارة . وهي صعوبات تحول دون تحقيق مستوى من النمو يكفي لدعم استقلال دول القارة الاقتصادي . ان معظم الدول الافريقية يدفع غالبا ثمن الهيمنة الامبريالية على مصادر ثروته وعلى أسواقه من معدل نموه الاقتصادي ( اجمالي الانتاج القومي - دخل الفرد الواحد - توفر المزيد من الوظائف باطراد الايدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنويا ) .

ولقد قدرت « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا » التابعة للامم المتحدة انه من الضروري أن يرتفع دخل الفرد في دول القارة بنسبة ٣ في المائة سنويا - على الأقل - حتى تلبى هذه الدول - بصورة متواضعة - حاجات سكانها من المتزايدين . ولكن الواقع ان أقل من نصف عدد الدول الافريقية نجح في بلوغ هذه النسبة « المتواضعة » . فان عدد

الدول التي استطاعت خلال السنوات العشر الماضية بلوغ معدل نمو لدخل الفرد يساوي ٣ في المائة سنويا لم يتجاوز ١٨ دولة تشكل ٢٠ في المائة فقط من مجموع سكان دول القارة . ومن باقي الدول ، فان خمسا تضم ٢٠ في المائة من السكان حققت نموا سنويا في دخل الفرد في حدود ٢ في المائة . بينما بلغ هذا النمو في ٢٣ دولة افريقية تضم ٦٠ في المائة من سكان القارة أقل من ٢ في المائة . واذا بقينا مع الارقام ودلالاتها الاقتصادية فاننا نجد أن معدل نمو اجمالي الانتاج القومي لاجمالي دول القارة بلغ حوالي ١ في المائة فقط سنويا خلال السنوات العشر الماضية ، وكان الوضع أفضل خلال السنوات العشر الاسبق .

وتشكل البطالة إحدى المشكلات الزمنية ، وبالتالي أحد عوامل الاضطراب في كثير من الدول الافريقية . ومما يزيد من تعقيدها أن نسبة عاينه من المعاشين في دول أفريقيا هي من بين الافراد الاوفر حظا من التعليم ، والاكثر تركزا في المدن الكبرى . مع ملاحظة ان الزيادة في تعداد سكان المراكز الحضرية ( المدن ) في أفريقيا هي في معظم الاحيان ضعف الزيادة السكانية العامة وقد تصل الى اربعة أو خمسة أمثال تلك الزيادة . وعدا استثناءات قليلة فان الزيادة في تعداد سكان المدن تتركز اساسا في العواصم .

يضاف الى هذا واقع الاختلال الكبير في توزيع الثروة . فحتى في الدول التي حققت خلال السنوات العشر الماضية معدلا معقولا للنمو الاقتصادي ( مثل نيجيريا وزائير وكينيا ) كان توزيع الدخل القومي مختلا بدرجة كبيرة ، حتى انه أدى في حالة زائير الى التأثير سلبيا على معدل النمو الاقتصادي في الفترة الاخيرة .

ان معظم حكومات القارة - وخاصة تلك التي لا تسير على خطة اقتصادية شاملة - تعطي أولوية كبيرة للقطاع الحديث من الاقتصاد ، وهو قطاع ينحصر في المناطق الحضرية ، أكثر بكثير مما تعطي للقطاع الزراعي الذي يضم ٨٠ في المائة من السكان ، والذي يأتي منه النصيب الاكبر من رأس المال المحلي . وهذه السياسة لا تحرم القطاع الزراعي من الاستثمارات المطلوبة لتطوير انتاج وتسريع نمو رأس المال المحلي فحسب ، بل انها - ايضا - تشجع التدفق البشري من المناطق الريفية الى المدن . وقد أصبحت الهوة الفاصلة بين مستوى حياة المناطق الريفية والمناطق

الحضرية في دول أفريقيا واسعة « الى حد مؤلم » حسب تعبير مراسل غربي تخصص في الشؤون الافريقية هو البريطاني كولين ليفوم « الاوبزرفر » - الذي لاحظ أن الرئيس جوليوس نيريري رئيس جمهورية تانزانيا هو الزعيم الافريقي الوحيد الذي مضى الى أبعد الاشواط في محاولة الحفاظ على سلم أولويات اقتصادية ملائم يثور على سلم الأولويات التقليدي . وقد ترك أثرا عميقا لدى الشباب الافريقي في معظم بلدان القارة .

والتفاوت الكبير في توزيع الثروة ليس قاصرا على ذلك القائم بين القطاع الريفي والقطاع الحضري ، وانما هو يمتد الى داخل كل من القطاعين ، وبصورة خطيرة أثارت وتثير صراعات طبقية حادة في معظم بلدان القارة وان كانت هذه الصراعات تتخذ في بعض الاحيان مظاهر غير طبقية على السطح . ( ومثال أحداث زائر الاخيرة - كما سنرى - هو نموذج واضح لانعكاسات التناقضات الطبقية الحادة داخل المجتمع ) .

وربما تلاحظ وجود اتجاه - منذ وقت ليس بقصير - نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي . ولكن هذا الاتجاه بدوره ليس خاليا من الصراعات والعداءات القبلية ، فضلا عن خضوعه لاعتبارات الهيمنة الاقتصادية الامبريالية التي لا تتوجه بطبيعة الامور نحو تحقيق المصالح الاقتصادية المباشرة للبلدان الافريقية وانما نحو تحقيق المصالح الاقتصادية الاجنبية . وبما تنطوي عليه محاولات التكامل الاقتصادي الاقليمية من تناقضات كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي بين دول شرق أفريقيا : تانزانيا وكينيا واوروغندا ، فان هذا الاتجاه نفسه ينطوي على احتمالات توتر وصدام بين دول افريقية متجاورة ، وهو ما حدث فعلا - على سبيل المثال - بين كينيا واوروغندا ، في هذا المجال تنشأ مشكلات تتعلق بتوزيع مصادر الطاقة ( كالمياه ) أو بتحديد المياه الاقليمية أو الحدود ( خاصة حيث احتمالات وجود ثروة معدنية كالنفط - كما هو الحال في النزاع على تحديد المياه الاقليمية بين ليبيا وتونس ) .

## الفصل الخامس أميركا وأفريقيا

يذهب بعض المراقبين السياسيين الى أن الاهتمام الأمريكي بالشؤون الأفريقية ضعيف أصلا ، ويبقى ضعيفا حتى بعد وضع الاختيار الثاني من « الوثيقة ٣٩ » موضع التنفيذ . ويدلل أصحاب هذا الرأي على وجهة نظرهم بطرح أسئلة بشأن أفريقيا يؤكدون أنه لا توجد لها لدى المسؤولين الأمريكيين اجابات واضحة أو كافية كما هو الحال أو طرحت الاسئلة نفسها على السوق الأوروبية المشتركة ، أو حلف الأطلسي ، أو الشرق الأوسط . فما هي العوامل الرئيسية المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا ؟ هل توجد استراتيجية أمريكية عامة بشأن أفريقيا ؟ ماذا عن انعكاسات ذلك على مسائل أفريقية محددة مثل روديسيا ونزاعات الحدود المتعددة والتنمية الاقتصادية .. الخ .

ويتفق معظم مراقبي الشؤون الأفريقية - بما فيهم الأمريكيون - على أن هنري كيسنجر ، الذي لا يزال يعد أكثر وزراء الخارجية الأمريكيين تأثيرا ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - على الأقل - في مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، لم يبد اهتماما كبيرا بعلاقات الولايات المتحدة مع أفريقيا ، ولم يكن يعتبرها ذات أهمية استراتيجية للمصالح الأمريكية ، حتى أن اسم أفريقيا نادرا ما يرد ذكره في الكتب والمقالات الكثيرة التي نشرت عن كيسنجر على مدى السنوات العشر الأخيرة . وقبل قيام كيسنجر برحلة الى دول أفريقيا في أواخر التسعينات الأولى من عام ١٩٧٦ ، قال صحفي أمريكي من العننيين بالشؤون الأفريقية : « إذا أصبحت لدينا سياسة أفريقية ، فلا بد أن توجد في فراغ ، دون قيادة عارفة سواء من الرئيس أو من وزير الخارجية » . وهو يشير الى مقدار عدم الفهم المتوفر لدى الحكومة الأمريكية بالقرار الذي اتخذته في عام ١٩٧٥ بتعيين ( ناثانيل ديفيز ) مساعدا لوزير الخارجية للشؤون

الافريقية بعد أن كانت دول أفريقية كثيرة قد نددت به بسبب دوره  
النسيء السمعة في انقلاب تشيلي ضد حكومة الرئيس سلفادور الليندي  
عام ١٩٧٣ ، فضلا عن انعدام خبرته بالشؤون الافريقية . وكان تعيين  
ديفيز في هذا المنصب قرارا شخصيا من كيسنجر الذي كان يريد أن  
يكون كبير مستشاريه لشؤون أفريقيا .

وقد كان بعض الدبلوماسيين يتصورون أن تستعين الحكومة الاميركية ،  
من أجل بناء سياسة أفريقية قوية لها - بمجموعة أعضاء الكونغرس  
السود ( ١٧ عضوا ) الذين يمكن أن تخرج منهم قيادة قوية لسياسة  
اميركية تجاه افريقيا . إلا أن نفوذ هذه المجموعة التي تسمى «Caucus»  
ضئيل في دوائر الكونغرس الاميركي ، وضئيل جدا لدى السلطة  
التنفيذية ( البيت الابيض ) . ويرجع ذلك إلى أن أيا من أعضائها لا يتولى  
منصبيا مؤثرا . في أي من لجان الكونغرس الهامة ( كالجنة العلاقات  
الخارجية ، ولجنة القوات المسلحة .. الخ ) . ومجموعة أعضاء  
الكونغرس السود مشغولة - بطبيعة الحال - بالمسائل الداخلية الخاصة  
بالسود الاميركيين ، وليس بمسائل السود الأفريقيين ، ولم يتغير هذا  
الحال رغم أن كيسنجر عقد اجتماعا مع هذه المجموعة في آب ( أغسطس )  
١٩٧٥ ، وأبدى لها تشجيعا على الاهتمام بالمسائل الافريقية ، فالحقيقة  
أن كيسنجر كان ضد أي دور هام للكونغرس في أمور السياسة  
الخارجية .

وخارج اطار مجموعة أعضاء الكونغرس السود ، فإن الاهتمام في  
الكونغرس بشكل عام بالمسائل الافريقية محدود للغاية ، وإن كان بعض  
أعضاء مجلس الشيوخ - مثل ادوارد كينيدي ، وهيوبرت همفري -  
يبدون قدرا من الاهتمام الشخصي الذي يكاد يأخذ طابعا « انسانيا »  
أكثر منه سياسيا .

قد تكون هذه المعلومات - في جزئياتها - صحيحة ، ولكن من قبيل  
التبسيط المخل الخروج منها - في كليتها - باستنتاج بأنه ليست  
لولايات المتحدة استراتيجية أفريقية أو سياسة أفريقية . إنما يمكن  
فقط القول بأن الاستراتيجية الافريقية للولايات المتحدة بقيت لسنوات  
طويلة في حالة خمول أو سكون ، ولكنها ظهرت بوضوح وبقوة بمجرد  
أن أيقظتها أحداث جديدة في القارة . ولا يعني الخمول السابق إلا أن

الولايات المتحدة كانت تحس بأن هناك تناسبا حسابيا بين مقدار الاستقرار في القارة ومقدار ما لها من مصالح - استراتيجيية واقتصادية - فيها . ولا يعني زوال حالة الخمول ، والعودة الى سياسة نشطة الا ادراك واشنطن باختلال هذا التناسب نتيجة تغير في معادلتى الاستقرار - المصالح . فالاستقرار ( من وجهة النظر الاميركية ) اختل منذ انهيار الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية في افريقيا وما جره من نتائج : ايجابية بالنسبة لحركة التحرر الوطني ضد النظم البيضاء الباقية ، وسلبية بالنسبة لتلك النظم التي تعتبرها الولايات المتحدة ركيزة الاستقرار . واما المصالح فقد ازدادت حجما واهمية ، اذ ازداد حجم الاستثمارات الاميركية في القارة ، واتسع نطاق التحرك الاستراتيجي الاميركي ( عسكريا وبتروليا معا نتيجة أزمة الطاقة . ولنلاحظ أن افريقيا تمثل في قطاعات كاملة منها « مناطق بترولية » ) .

وفيما قبل انهيار الامبراطورية البرتغالية في افريقيا - الذي عجبت به أو وقتت له حركة القوات المسلحة البرتغالية في نيسان ( ابريل ) ١٩٧٤ ، فان الولايات المتحدة كانت تضع افريقيا في الترتيب الاخير من سلم اولويات العلاقات الدولية . بعد أوروبا الغربية وآسيا وأميركا اللاتينية والشرق الاوسط . وكان هذا ينعكس على مقدار « المساعدات » الاقتصادية والعسكرية المخصصة لنظم افريقية تعتبرها الولايات المتحدة صديقة لها . لقد نالت افريقيا - في مجموعها - من برنامج المساعدات الخارجية الاميركي في العام ١٩٧٥ - الذي كان بداية تحسين مستوى الاهتمام الاميركي بالقارة - ١٦٩ مليون دولار ، أي حوالي جزء من عشرين من المساعدات التي حصل عليها بلد واحد - وهو إسرائيل - من أميركا في العام نفسه !

وفي الوقت نفسه فان الولايات المتحدة - حتى الانهيار الاستعماري البرتغالي - لم تكن تعتبر افريقيا منطقة مواجهة سوفياتية - اميركية أو منطقة تدخل اميركي مباشر . وعندما حدث هذا الانهيار كانت الولايات المتحدة قد أرغمت على أن تنتهج استراتيجية مضادة لاستراتيجية التدخل المباشر - على المستوى العالمي - بعد الهزيمة الكاملة في فيتنام . وكان هذا هو العامل المباشر وراء شحوب الحضور



الاميركي ابان الصراع الانفولي . وبالإضافة الى هذه العوامل الاميركية في ضعف سياسة الولايات المتحدة ودورها في افريقيا ، كان هناك العامل الافريقي . . فان تحالف الولايات المتحدة مع النظم البيضاء ضد حركات التحرر الوطني ، واتخاذها موقفا سلبيا حتى من النضال ضد التمييز العنصري قد اضعف ديناميكية اي تحرك اميركي تجاه افريقيا . وزاد من سوء سمعة اميركا ، تسرب بعض جوانب من وثيقة دراسة الامن القومي الاميركي ( رقم ٣٩ ) الى بعض الدول الافريقية في صيف عام ١٩٧٤ ، فقد كانت الوثيقة تكشف - من وجهة نظر افريقية - انعدام التعاطف ، مجرد التعاطف ، من جانب الولايات المتحدة مع حركات التحرر ، وتعكس بالقدر نفسه اخفاق اميركا في فهم اتجاهات الحركة السياسية في افريقيا طوال الاعوام العشرين السابقة . ولم تكن سمعة الولايات المتحدة في حاجة الى لظمة جديدة في افريقيا عندما اقر الكونغرس الاميركي مشروع القانون الذي عرف باسم « تعديل بيرد » « Byrd Amendment » وهو التشريع الذي سمح بكسر قيود العقوبات الاقتصادية على نظام سميت في روديسيا لاستيراد الكروم منها . وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في العالم التي اصدرت قانونا صريحا بانتهاك قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن . وقد ادى هذا القانون وباعتراف نائينال ديفيز مساعد وزير الخارجية الاميركي آنذاك الى « مد حكومة سميت غير الشرعية بعمليات اجنبية كانت في امس الحاجة اليها وبدعم سيكولوجي . . . وادى الى جعل علاقتنا مع الاغلبية الساحقة من الافريقيين اقل ودا مما كان يمكن ان تكون . على ان وثيقة الامن القومي الاميركية هذه جديدة بنظرة تفصيلية الى محتوياتها .

## الفصل السادس

### « الوثيقة السرية رقم ٣٩ »

لقد كشفت الصحافة العالمية عن وجود وثيقة سرية خاصة بالسياسة الاميركية في أفريقيا ، وهي وثيقة تسمى « مذكرة الدراسة رقم ٣٩ للامن القومي » . والوثيقة من وضع خبراء من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية ، وكذلك خبراء من وزارة الخزانة ووزارة التجارة ، بل وخبراء من وكالة أبحاث الفضاء الاميركية . وكان هذا الفريق من الخبراء يعمل تحت اشراف هنري كيسنجر عندما كان مستشارا للرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون ، وقبل أن يصبح وزيرا للخارجية بعد ذلك .

ولا ترجع أهمية هذه الوثيقة الى مجرد سريتها ولا الى عدد الخبراء الذين اشتركوا في وضعها ولا الى اشراف هنري كيسنجر على وضعها . . انما ترجع أهميتها فوق هذا كله الى أنها لا تزال تمثل الخطوط الهادية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه أفريقيا . وهو امر تدل عليه قراءة الوثيقة « رقم ٣٩ » التي لم تعد سرية - على خلفية من الاحداث الاخيرة في أفريقيا .

فماذا تحتوي « مذكرة الدراسة رقم ٣٩ للامن القومي » ؟ تحتوي المذكرة على خمسة اختيارات اعتبر واضعوها أنها مفتوحة أمام السياسة الخارجية الاميركية لتطبيق أي منها في أفريقيا . وهذه الاختيارات هي على النحو التالي :

١ - **الاختيار الاول** : يدعو الحكومة الاميركية الى « تعاون اوثق وصريح مع نظم الحكم البيضاء من اجل الحفاظ على - وتوسيع - المصالح الاميركية ، الاقتصادية والاستراتيجية والعلمية » . ( علينا أن نلاحظ هنا أن كلمة « علمية » تعني في سياقها البحوث المتعلقة باستغلال مصادر الثروة الطبيعية ، واستغلال المواقع الجغرافية الملائمة

في قارة أفريقيا لانشاء محطات متابعة الاقمار الصناعية ، التي بدورها تتولى دراسة مواقع الثروات الطبيعية الكامنة تحت الارض ) .

٢ - الاختيار الثاني : يدعو الحكومة الاميركية الى « ارتباط أوسع مع الدول السوداء والبيضاء على السواء ، بهدف التأثير على الدول البيضاء لتتجه نحو الاعتدال ، وتثبيط الاتجاه الى العنف الذي تؤيده الدول السوداء » . وقد قدمت هذا الاختيار ودافعت عنه مجموعة خبراء لمجلس الامن القومي الاميركي ، اي مجموعة مساعدي كيسنجر .

٣ - الاختيار الثالث : يدعو الحكومة الاميركية الى مواصلة سياستها الافريقية التي مارستها طوال الستينات ، وهي سياسة « الروابط المحدودة » ، مع نظم الاقلية البيضاء ، والاستمرار في علاقات التجارة والاستثمار والمساعدة مع الحكومات السوداء المعتدلة . وقد استمات في الدفاع عن هذا الاختيار المسؤولون في ادارة شؤون افريقيا بوزارة الخارجية .

٤ - الاختيار الرابع : يدعو الحكومة الاميركية الى التأكيد بحكم الاقليات البيضاء على نحو اكثر وضوحا يضمن كسب تأييد الحكومات السوداء للمصالح الاميركية في افريقيا .

٥ - الاختيار الخامس : يدعو الحكومة الاميركية الى فصم كل ارتباط ممكن لها مع الحكومات السوداء والبيضاء معا في الجنوب الافريقي ( الذي تسميه الوثيقة « شبه القارة الافريقية الجنوبية » ) .

ولا بد من تركيز الاهتمام على « الاختيار الثاني » لاعتبارات يكشفها محتوى هذا الاختيار نفسه اي المحتوى سياسيا وما ينطوي عليه من منهجية في تناول مسائل العلاقات الدولية من زاوية النظر الاميركية ، فضلا عن أن هذا الاختيار قد لقي تأييد هنري كيسنجر منذ ذلك الوقت وتبناه ودفع به الى قنوات التنفيذ العملي في وزارة الخارجية الاميركية وفي البيت الابيض . ولا يزال هذا الاختيار قائما يؤدي دوره ووظيفته في السياسة الخارجية الاميركية بعد رحيل كيسنجر عن متصبه ، اللذين من خلالهما أسهم في صياغة « الوثيقة ٣٩ » ووضعها موضع التنفيذ ، وهما منصب وزير الخارجية ومنصب رئيس مجلس الامن القومي ( مساعد الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي ) .

بدات مناقشة « الاختيار الثاني » في الوثيقة بمقدمة مفادها « ان

البيض في افريقيا وجدوا ليبقوا ، وان الطريقة الوحيدة التي يمكن بها احداث تغيير هي من خلالهم » . واوصى الاختيار باتباع استراتيجية ذات شقين : « تحقيق استرخاء انتقائي في موقفنا ازاء نظم الحكم البيضاء » من أجل الاعتدال ، و « مزيد من المساعدة الاقتصادية الكبيرة للدول السوداء ، من أجل المساعدة على الجمع بين المجموعتين وممارسة قدر من النفوذ في سبيل تغيير سلمي » .

يرمي هذا الاختيار بصورة محددة الى انتهاج سياسة أميركية أكثر ليونة « تجاه حكم ايان سميث العنصري في روديسيا » . وكان يرمي - في الوقت الذي وضعت فيه هذه الدراسة الى قبول السياسات البرتغالية ( السابقة على حركة القوات المسلحة - في نيسان ١٩٧٤ ) باعتبارها توحى بمزيد من التغيير في مستعمرات البرتغال الافريقية . ويهدد الاختيار ، بذل جهد أكبر لاقتناع الدول السوداء بأن العنف يأتي بنتائج مضادة . وتصور واضعو « الاختيار الثاني » ، انه لا بد من مرور فترة خمس سنوات تقريبا ( تبدأ من منتصف عام ١٩٧٤ ) قبل أن يصبح في الامكان الحصول على استجابة من البيض ؛ وقبل أن يصبح في امكان السود أن ينصتوا الى صوت السياسة الأميركية ، وعلى هذا الاساس فانهم اقترحوا تسريع التغيير في مواقف البيض عن طريق اشارة الى استعداد الدى الولايات المتحدة « لقبول اجراءات سياسية تضمن تقدما نحو مشاركة سياسية واسعة بأشكال معينة من جانب كل السكان . بما يكون اقل مباشرة من حكم الاغلبية » .

كذلك دعا « الاختيار الثاني » الى استمرار فرض حظر تصدير الاسلحة مباشرة الى جنوب افريقيا والى المستعمرات البرتغالية ، ولكنه ادخل تعديلا هاما يقضي باتباع « معاملة متحررة بالنسبة للمعدات التي يمكن أن تخدم اغراضا عسكرية ومدنية معا » . وبعد أشهر قليلة من وضع هذا الاختيار موضع التنفيذ قال مساعد وزير الخارجية الاميري للشؤون الافريقية « دونالد نيوسوم » ان هذا التعديل قد « بدل سياسة الحظر » . وشرح ما يعنيه قائلا : « اننا لا نصرح - مثلا - طبقا لمبادئ الحظر - باصدار اذن بتصدير طائرات عسكرية ، او طائرات نقل ضخمة للاستخدام العسكري ، ولكننا يمكن أن ننظر في الاذن بأعداد صغيرة من الطائرات غير المسلحة ذات الطابع المدني » .

وبالنسبة لأهمية هذا التعديل للبرتغال ، فإنها تتمثل في بيع عدد من المائرات النفاثة الضخمة الى البرتغال ، وهي طائرات استخدمت طوال السنوات الثلاث الاولى من السبعينات في نقل القوات والمعدات البرتغالية على اوسع نطاق الى المستعمرات البرتغالية آنذاك . وبالنسبة لجنوب افريقيا فان التعديل قد انعكس مباشرة في ارتفاع قيمة مبيعات الطائرات الاميركية للحكومة العنصرية البيضاء من ٣١ مليون دولار في العام ١٩٧٠ الى ٨٠ مليون دولار في العام ١٩٧٢ . وقد استخدمت الطائرات الاميركية بوجه خاص في تسيير دوريات مراقبة جوية على الحدود الشمالية لجنوب افريقيا . وفي الوقت نفسه فان البرتغال وجنوب افريقيا تمكنتا بذلك من شراء انواع من مبيدات النبات والغازات الفتاكة من الولايات المتحدة ، من انواع كانت تستخدمها الاخيرة في فبتنام في السنوات نفسها من اوائل السبعينات .

كذلك فقد دعا « الاختيار الثاني » الى تكثيف الدعاية الاميركية في بلدان افريقيا ، وتكثيف برامج تبادل الزيارات مع الدول السوداء والبيضاء على السواء . واوصى بالتبادل العسكري كجزء من « برامج تبادلية انتقائية مع جنوب افريقيا » . وبالفعل فان تدفق الثوار من دول الجنوب الافريقي على الولايات المتحدة قد زاد بشكل هائل في السنوات التي تلت وضع هذا الاختيار موضع التنفيذ . وبصفة خاصة فان عددا كبيرا من زعماء جنوب افريقيا القبليين « المتعاونين مع حكومة بريتوريا العنصرية وليس الزعماء الوطنيين » وكذلك زعماء نقابات العمال ورجال الاعمال من جنوب افريقيا ، قاموا بزيارات جابوا خلالها انحاء الولايات المتحدة كضيوف على وزارة الخارجية الاميركية .

وعلى الرغم من ان السياسة المعلنة للحكومة الاميركية - هي تحريم تبادل زيارات العسكريين مع جنوب افريقيا ، فان هذه الزيارات يتم تبادلها فعلا تحت غطاء كونها « زيارات خاصة » او « ذات طابع شخصي » وبهذه الصفة قام « الادميرال بيرمان » رئيس اركان حرب قوات دفاع جنوب افريقيا بزيارة للولايات المتحدة في شهر ايار ( مايو ) ١٩٧٤ ، واجرى محادثات مع اثنين من اكبر المسؤولين في « البنتاغون » ( وزارة الدفاع الاميركية ) هما « توماس مورر » رئيس هيئة اركان الحرب الاميركية ( وهو أعلى منصب عسكري اميركي ) ووزير البحرية الاميركي آنذاك

« وليام ميدندورف » . وقد تمت زيارة الاميرال وقتئذ على الرغم من ان ادارة افريقيا في وزارة الخارجية الاميركية رفضت التوصية بمنحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة ، على أساس ان ذلك مناهض لروح الحظر العسكري المفروض على جنوب افريقيا . الا ان عددا من أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي ذوي النفوذ القوي بحثوا الامر مع مساعدي كيسنجر ( الذي كان قد أصبح وزيرا للخارجية في عام ١٩٧٣ ) ، فأعطيت التأشيرة للادميرال العنصري .

من ناحية أخرى دعا الاختيار الثاني في « الوثيقة ٣٩ » الى تشجيع الاستثمارات والتجارة مع جنوب افريقيا . ورفع الحظر على تقديم قروض او تسهيلات ائتمانية بضمان الحكومة الاميركية لحكومة جنوب افريقيا . وكان الموقف الرسمي المعلن قبل ذلك هو الامتناع عن التشجيع .<sup>١</sup> التشييط الرسمي للاستثمارات الاميركية في جنوب افريقيا . ومع ذلك فقد استمرت القنصليات الاميركية في مدن جنوب افريقيا المختلفة تقدم التسهيلات الرسمية للمؤسسات الاميركية العاملة هناك . وخلال السنوات الخمس الاولى من السبعينات زادت استثمارات راس المال الاميركي في جنوب افريقيا بنسبة تربو على ٣٥ في المائة .

وفيما يتعلق بروديسيا فان الاختيار الثاني اوصى بالاحتفاظ بالقنصلية الاميركية في سولزبوري . وتخفيف العقوبات الاقتصادية تدريجيا ضد حكومة ايان سميث . والعمل على الاعتراف في النهاية بهذه الحكومة اعترافا كاملا . وقد جاءت التوصية بالاحتفاظ بالقنصلية الاميركية نتيجة ضغوط من وكالة المخابرات المركزية ، التي كانت تريد حماية عملياتها في المنطقة بقطاع رسمي . ولكن الحكومة البريطانية مارست ضغطا على حكومة نيكسون لاجل اغلاق هذه القنصلية واغلقت القنصلية فعلا في عام ١٩٧٠ . وفي الوقت نفسه بدأ تخفيف العقوبات واصدرت حكومة نيكسون قرارها بالسماح باستيراد ١٥٠ الف طن من « الكروم » الخام . وبعد هذا القرار نشطت العناصر المؤيدة لدعم العلاقات بين الولايات المتحدة وحكومتى بريتوريا وسولزبوري تنشط في المساومات البرلمانية الخلفية في الكونغرس واوساط الحكومة . ولم يكن مفاجئا بعد ذلك ان يقوم « كلارك ماكريفور » ، مدير حملة إعادة انتخاب نيكسون في العام ١٩٧٢ بزيارة لروديسيا ، حيث ابلغ ايان سميث انه يتوقع اعتراف

الحكومة الاميركية بحكومته خلال وقت قصير . ويعتقد مراقبون اميريكيون ان « فضيحة ووترغيت » حالت دون تنفيذ هذا الوعد ، وحالت بالتالي دون وضع هذه التوصية من توصيات « الاختيار الثاني » موضع التنفيذ .

وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا فان « الاختيار الثاني » لم يدع لتفسير في الموقف الاميركي القائم الذي يعتبر ان احتلال جنوب افريقيا للاقليم « غير مشروع » ، الا انه اوصى بالتقليل من الاهتمام الذي تحاط به قضية ناميبيا ، وتشجيع اعادة التقارب بين حكومة جنوب افريقيا والامم المتحدة . وتحقيقا لهذه التوصية رفضت الولايات المتحدة الانضمام الى عضوية مجلس الامم المتحدة الخاص بناميبيا ، وقامت الجهود لتقوية سلطة هذا المجلس ، الذي يرمي الى التمهيد لاستقلال ناميبيا عن جنوب افريقيا باشراف المنظمة الدولية . وكان المندوب الاميركي من أشد المندوبين حماسا لاقتراح ساقط بتأييد حوار بين جنوب افريقيا والامم المتحدة بشأن ناميبيا .

وفي ذلك الوقت حاول « نيوسوم » مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون افريقيا تبرير سياسة الولايات المتحدة ازاء ناميبيا ، بوصفها بأنها تحجب « الاتصال » مع جنوب افريقيا ، والاتصال لا يعني القبول ، انما هو يعني - بمعنى ما - تحديا اكبر من العزل . ويمكن ان يعني املا اكبر يمكن ان يعطي للسود والبيض على السواء ممن يبحثون عن سبيل آخر ( غير سبيل العنف ) . . ولكن كان من الواضح ان « الاتصال » الذي تحدث عنه المسؤول الاميركي لم يكن يشمل اي اتصال مع حركات التحرير . ولهذا فان نتيجه الطبيعية كانت تقوية مركز العناصر اليمينية المتطرفة في جنوب افريقيا ، وخاصة « الحزب الوطني » . ففي الوقت نفسه رفض كيسنجر ومساعدوه اقتراحا - من داخل الاوساط الاميركية - بتنظيم اجتماع سري مع الزعيم الغيني الراحل « اميلكار كابرال » اثناء زيارته للولايات المتحدة ( ١٩٧٢ ) . واحتفظت الولايات المتحدة بهذا الموقف ، حتى بعد ان اصبحت « حركة تحرير غينيا - بيساو والرأس الاخضر » حكومة غينيا - بيساو المعترف بها من عشرات من دول العالم . وكانت الولايات المتحدة الصوت الوحيد الذي ارتفع معترضا على ضم غينيا - بيساو الى عضوية منظمة الصحة العالمية التابعة للامم المتحدة

في مايو ( أيار ) وكانت - في النهاية - آخر دولة اعترفت بهذه الحكومة الوطنية .

### الفيتو .. مع العنصرية

وجاء بعد ذلك أكثر مواقف الولايات المتحدة تعبيرا عن تأييدها لسياسة دعم حكومات الاقليات البيضاء عندما استخدمت حق الفيتو ( الاعتراض ) في عام ١٩٧٤ في مجلس الامن ضد طرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة . وعلى الرغم من أن هذا الموقف أثار موجات نقد حادة ضد الولايات المتحدة من جانب الدول الافريقية ، فان الحكومة الاميركية اشاحت عن ذلك النقد كله معتبرة ان « الفيتو » سيرفع أسبهما في « بريتوريا » . ومع ذلك فام يبد على مدى السنوات التي مضت منذ استخدم الفيتو الاميركي لمصلحة حكومة بريتوريا ان اسهم اميركا هناك أسهمت في دعم اتجاه اصلاحي ومعتدل في جنوب افريقيا ، وهي الحجة التي استندت اليها الولايات المتحدة عندما اعترضت على طرد جنوب افريقيا من الامم المتحدة .

( يشبه هذا الموقف كثيرا الحجة التي تتذرع بها الولايات المتحدة كلما قدمت لاسرائيل شحنات جديدة من الاسلحة او المساعدات الاقتصادية . والقائلة بأن هذا الدعم الاميركي يتجه باسرائيل نحو الاعتدال ) . ولكن يبدو أن كل ما كان يطمح اليه المسؤولون الاميركيون من اعتدال من جانب حكومة بريتوريا ، هو « أن تكف عن اجراءاتها العنصرية القصيرة النظر مثل رفضها منح تأشيرات دخول للسود الاميركيين » !

يمكننا أن نخرج من هذه الوثيقة - وبالتحديد من « الاختيار الثاني » فيها - الذي تذهب الى انه موضع التنفيذ منذ اوائل السبعينات الى الآن - بالملاحظات التالية :

١ - ان الولايات المتحدة ترمي الى فرض الامر الواقع . ولكن بعد تمويهه بمتغيرات خارجية شكلية . والاساسية في هذا الامر الواقع هو وجود حكومات الاقليات العنصرية البيضاء واستمرار وجودها ، واستمرار الولايات المتحدة في الاعتماد على هذا الوجود . ( ولعلنا لا نبتعد عن الواقع اذا قلنا ان الملمح من ملامح السياسة الاميركية موجود



في الشرق بالنهجية ذاتها ) . والنتيجة العملية لهذه السياسة هي استمرار وجود حكومة بريتوريا عضوا في الأمم المتحدة بصوت أميركا وحدها .

٢ - أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تزال سياسة كيسنجرية ، وأن تكن بدون كيسنجر نفسه . فإن « الاختيار الثاني » هو اختيار كيسنجر بكل ملامحه ، تتمثل فيه طريقة مواجهة المشكلات بتعميدها واقعا جوهريا . ثم اغفالها أو الالتفاف من حولها ، أو معالجتها بالمسكنات التي تقل الشعور بالآلم ، ولكنها لا تقضي على الأعراض ولا تمنع تفاقمها .

٣ - أن محور سياسة الولايات المتحدة في أفريقيا يتمركز على « شبه القارة الجنوبية الأفريقية » . الأمر الذي يوحى في كثير من الجوانب بغياب سياسة أميركية خاصة بأفريقيا خارج هذا الحزام الجنوبي ، الذي يتكون من جنوب أفريقيا وروديسيا وناميبيا وليسوتو وبوتسوانا ( والبلدان الثلاثة الأخيرة لا تخرج عن كونها محميات جنوب أفريقية وإن كانت الأخيرتان دولتين مستقلتين من الناحية النظرية ) ، ومالاوي وزامبيا وزائير . وقد كانت المستعمرات البرتغالية ( أنغولا وموزمبيق أساسا ) تدخل في هذا الحزام الجنوبي قبل استقلالها . ويكشف هذا « الغياب » بدوره حقيقة أن أميركا لا تنظر أبدا إلى أفريقيا كوحدة متكاملة . ( وهنا أيضا يمكننا القول أن أميركا تطبق في هذا نفس ما تطبقه بالنسبة للوطن العربي فهي لا تنظر أبدا إليه كوحدة متكاملة وتريد دائما التعامل معه كمناطق منفصلة أن لم يكن كقطار منعزلة ) .

٤ - أن الولايات المتحدة لا تعتزم أن يكون لها دور مباشر ضد « العنف » ( أي ضد الثورة ) في أفريقيا ، ولكنها ستبذل كل ما بوسعها لاحتباط « العنف » ، وفي الوقت نفسه تقوية دور « البيض » ، في القارة ما دامت هي لا تريد التورط مباشرة في القارة ، بمعنى أن تكون الحكومات البيضاء هي « قبضة » الولايات المتحدة في القارة .

٥ - أن الولايات المتحدة لا تلغي كلية دور النظم الأفريقية السوداء في سياستها الأفريقية ، فإن الحكومات « المعتدلة » تشكل أيضا - وفي الترتيب بعد النظم « البيضاء » - ركائز للسياسة الأميركية في القارة .

٦ - أن الولايات المتحدة مستمرة في تجاهل النظم الثورية وحرركات

التحرر الوطني في افريقيا بشكل يسمح للمرء بأن يستنتج أن واشنطن ليست بصدد أي تحول - أو تظاهر بتحول - نحو تأييد القوى الوطنية في افريقيا ، وأن حدود تحولها لا تتجاوز تقديم النصح للنظم البيضاء بأن تبدي قدرا أكبر من الاعتدال يمكنها من الاستمرار في أداء دورها .

على أي حال فإنه لا يمكن فصل ملامح السياسة الأميركية في افريقيا - سواء اتفقتا أو اختلفتا مع المراقبين القائلين بضعف الحضور الأميركي في افريقيا سياسيا - عن حقيقة أرقام المصالح الاقتصادية الأميركية في القارة .

أن حجم الاستثمارات الأميركية في « افريقيا جنوب الصحراء » ، يقدر بنحو ١٦٠٠ مليون دولار ( في نهاية عام ١٩٧٥ ) بينما تقدر الاستثمارات الأميركية في افريقيا كلها بنحو ٢٥٠٠ مليون دولار . وتبلغ قيمة تجارة اميركا مع افريقيا عامة حوالي ١٥٠٠ مليون دولار . وتمتلك الشركات الأميركية ٥٦ بالمائة من رأسمال الصناعة والتجارة في جنوب افريقيا وروديسيا ، ويبلغ عدد الشركات الأميركية التي تعمل في هاتين الدولتين ٣٠٠ شركة . وبطبيعة الحال يهم الولايات المتحدة أن تحصل وأن تستمر في الحصول من افريقيا على اليورانيوم والبلاطين والكروم والمنغنيز .. ولهذا فإنها لا تستطيع أن تقوم بعملية فك ارتباط مع افريقيا، ولا تستطيع في الوقت نفسه أن تتنصل من مشكلاتها في القارة .

هذا ما لا تستطيعه .. فما الذي تستطيعه الولايات المتحدة ؟

لقد وجدت الولايات المتحدة في بداية العام الحالي فرصتها لخوض اختبار قوة جديد ضد القوى الوطنية والتحررية والثورية في افريقيا . فرصتها تلك كانت أبان تحرك العناصر المناهضة لنظام حكم « موبوتو » في اقليم « شابا » ( كاتانغا ) .

كانت تلك فرصة لأميركا للرد على هزيمتها في انغولا في العام ١٩٧٥ . والمسافة قريبة للغاية جغرافيا بين « شابا » و « انغولا » .

كانت أيضا فرصة لأميركا لمواصلة إثارة المتاعب والتوترات حول انغولا .. التي لا تريد أميركا بطبيعة الحال أن يستقر فيها نظام الجبهة الشعبية التقدمي الثوري المؤيد بلا موارد لحركات التحرير الوطني الافريقية . كانت فرصة لأميركا لتجربة فاعلية تحالفاتها الرجعية المحلية في افريقيا

وتأكيد امكان نجاح هذه التحالفات في حماية احد نظمها دون تدخل اميركي مباشر .

كانت فرصة لاميركا لاجراء « بروفة » لما تحلم بأن تثيره في اقليم كابيندا الشمالي في انغولا ، وكذلك لخلق مبررات لمثل هذا التحرك .

كانت فرصة اميركية لقياس المدى الذي يمكن ان تذهب اليه الصين في تأييد النظم الرجعية في افريقيا ضد القوى التحررية والثورية ، ومعرفة مدى استمرارية السياسة الخارجية الصينية في خط تأييد الغرب ضد الاتحاد السوفياتي في افريقيا كما في غيرها من مناطق العالم . وكانت احداث « شابا » بعد وقت قصير من وفاة الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونغ .

كانت فرصة اميركية ايضا لاختبار مدى استعداد الراي العام الاميركي لتقبل دور اميركا في الخارج في منطقة بعيدة كثيرا عن الولايات المتحدة بعد ان انتهت تجربة انغولا في العام ١٩٧٥ الى التأكيد بنفور الراي العام الاميركي من مثل هذا الدور ، مما اكده انه لا يزال يعيش تحت تأثيرات التجربة الدامية والمريرة التي حدثت في فيتنام .

## الفصل السابع

### الصين بعيداً عن الاممية

لقد كانت أفريقيا على مدى السنوات العشرين الماضية من اكثر مناطق العالم معاناة من غرائب السياسة الخارجية للقيادة الصينية .. وكانت حركات التحرر الوطني الافريقية هي التي دفعت افدح الاثمان نتيجة لممارسات السياسة الصينية المفضلة .. وهي الممارسات التقسيمية ، التي كثيرا ما رفعت تكاليف النضال التحرري : البشرية والامنية والمادية . واذا كان موقف الصين ازاء الصراعات الاخيرة التي دارت وتدور على الارض الافريقية يثير ، في اقل التقديرات ، دهشة واستغراب القوى الوطنية الافريقية ، فضلا عن القوى التقدمية والثورية ، الى حد يخرج حتى من يعتبرون انفسهم اصدقاء للصين .. فان للمواقف الصينية الاخيرة خليفتها التي تمتد الى سنوات كثيرة مضت ، والتي تدل على كيفية اتجاه السياسة الخارجية لبكين بعيدا عن الاممية البروليتارية قريبا - واكثر قربا باستمرار - من سياسة الامبريالية العالمية وفواعلها الرجعية .

ويمكن القول بان الاعتبارات العالمية التي تحدد دور الصين في افريقيا تتمثل في النقاط التالية :

\* دور الصين في افريقيا تحدده في الفترة الاخيرة الاعتبارات نفسها التي تحيط بسياسة الصين الخارجية ككل . وهي اعتبارات تعطي مؤشرات الى دخول هذه السياسة في عملية اعادة تشكيل لتحالفات الصين العملية مع القوى العالمية الخارجية . فاذا كانت الصين قد وقفت عمليا - وسياسيا - مع القوى اليمينية والموازية للغرب ، الاوروبي والاميركي ، ابان الصراع الحاسم الذي جرى في انغولا .. فان ذلك لم يكن غريبا عن مواقف مماثلة اتخذتها السياسة الخارجية الصينية في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية . ولكن هذه المواقف بطبيعة الحال تبدو

غربية « نشازا » على خلفية من الايديولوجية ، وحتى على خلفية من الاهداف السياسية العامة المعلنه للصين .

✽ ودور الصين في افريقيا تحدده مقولات صينية رئيسية مؤداها ان افريقيا أصبحت « مركز الصراع بين الشرق والغرب » ، وان للبنية الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع الافريقي طبيعة خاصة بحكم غلبة العنصر الفلاحي فيها ، مما يجعل « طبقة الفلاحين هي القوة المحركة الرئيسية للثورة » في ذلك المجتمع ، وان هناك أوجه شبه كبيرة ، بين التجربة الصينية في الصراع والتجربة الافريقية ، أبرز ملامحها التمييز العنصري الذي عاناه كل من الشعبين الصيني والافريقي على أيدي « البيض » .

✽ دور الصين في افريقيا كذلك تحدده طبيعة وحدود قدرات الصين الاقتصادية والتكنولوجية على تلبية احتياجات افريقيا ، سواء المتعلقة منها بتحديات الاستقلال ، او تحديات التنمية بعد الاستقلال . بالإضافة الى واقع البعد الجغرافي بين الصين وأجزاء كبيرة من افريقيا في غياب اسطول جوي واسطول بحري للصين يستطيع أن يضغط مسافات هذا البعد الجغرافي .

✽ دور الصين في افريقيا يحدده - أيضا - فهم الصين نفسها لدورها على النطاق العالمي . وبتعبير أكثر تحديدا ، يحدده الشعار الذي تلاح الصين منذ سنوات عليه ، وهو انها دولة نامية فقيرة من دول العالم الثالث . وهو شعار يفرض على الصين أن تقدم نفسها لافريقيا بهذه الصفة ، بما ينطوي عليه ذلك من شجب لكل ما دون العالم الثالث ابدولوجيا ، وما فوق العالم الثالث اقتصاديا وتكنولوجيا .

✽ دور الصين في افريقيا يحدده « ايدولوجيا » الفكر السياسي والاجتماعي الصيني ، فيما يتعلق بمفهوم الثورة وأساليبها في مرحلة التحرر الوطني ، وفي المراحل التالية . ونعني بهذه الايديولوجية المبادئ العامة التي لا تتغير مع تغيرات المواقف السياسية . وقد يرى بعض المتخصصين في الشؤون الصينية ، انه لا يبقى بعد المواقف السياسية القابلة للتغير شيء اسمه « ايدولوجيا » او مبادئ فكرية عامة الا مبدا « البراغمية » ( الذرائعية ) الذي يجعل « المردود العملي » المقياس الرئيسي - ان لم يكن الوحيد - لصواب أو خطأ سياسة ما .

\* دور الصين في أفريقيا يحدده - أخيرا - حجم مصالح الصين في القارة . وربما كان أجدر بنا أن نضع المصالح بين أوائل العوامل المحددة لدور الصين - كما لأدوار غيرها - ولكن النتيجة أن مصالح الصين ، أكثر من غيرها من الدول المشتركة في الصراعات الكبرى في أفريقيا ، تحددها العوامل السابقة كلها مجتمعة . فضلا عن أن حجم هذه المصالح ليس كبيرا . . لا بالقياس الى حجم ووزن أفريقيا ، ونعني هنا المصالح المحسوسة الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية . كما لا يتناسب حجم المصالح الصينية في أفريقيا مع « حجم المقولات الايديولوجية والسياسية » التي تطرحها الصين كشعارات لها ، وبصفة خاصة منها مقولة « أفريقيا مركز الصراع بين الشرق والغرب » .

ومع ذلك فإنه يجوز لنا أن نبدأ من نقطة تحديد حجم مصالح الصين الاقتصادية في أفريقيا . فأول ما يمكن ملاحظته أن أفريقيا لا تحتل أيا من المراكز الستة الأولى في تجارة الصين الخارجية ( تصديرا واستيرادا على السواء ) ، بل أن أفريقيا لم ترد في ترتيب قبل الثاني عشر في تجارة الصين الخارجية لعام ١٩٧٤ ( آخر الاحصاءات المتاحة ) . فقد بلغ حجم الصادرات والواردات بين الصين وأفريقيا في عام ١٩٧٤ ما قيمته ٦١٠ ملايين دولار أميركي ( ويميل الميزان التجاري بينهما لمصلحة الصين بفائض في الصادرات على الواردات قيمته ٢٣٠ مليون دولار ) ، بينما نجد أن حجم تجارة الصين مع الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ نفسه ١٦٠٧٠ مليون دولار ( ويميل الميزان التجاري بينهما لمصلحة الولايات المتحدة بما قيمته ٨٤٠ مليون دولار ) . وإذا أردنا مثلا آخر غير الولايات المتحدة ، نجد أن قيمة تجارة الصين مع ماليزيا في العام نفسه تبلغ ٥٥٠ مليون دولار . على الرغم من أن ماليزيا بلد واحد صغير في آسيا ، وأفريقيا قارة بأكملها . فضلا عن أن ترتيب ماليزيا في ذلك العام ( ١٩٧٤ ) على جدول تجارة الصين الخارجية هو في المحل السادس بعد اليابان والولايات المتحدة وهونغ كونغ والمانيا الغربية وكندا . وبالإضافة الى هذه الحقائق - الأرقام ، فإن اتجاه تجارة الصين مع أفريقيا هو نحو النقصان لا الزيادة . فقد كان ترتيب أفريقيا على جدول التجارة الخارجية الصينية السابع في عام ١٩٧٣ . وفي ذلك الوقت كانت نسبة تجارة الصين مع أفريقيا بالنسبة لحجم تجارتها العالمية ٥ ٪ ،

وكانت هذه النسبة ٦ ٪ في عام ١٩٧٢ وكانت ٧ ٪ في عام ١٩٧١ .  
ولعل من المهم - لفهم الوجه السياسي لهذه الأرقام الاقتصادية - أن  
نستند الى معلومات أوسع عن اتجاه تجارة الصين الخارجية بشكل عام .  
اذ يلاحظ أن تجارة الصين مع العالم غير الاشتراكي بلغت في العام ١٩٧٤  
ما قيمته ١١٤٠٥ مليون دولار ( يعجز في الميزان الصيني قدره ١٥٣٥  
مليون دولار ) . بينما بلغت تجارة الصين مع العالم الاشتراكي في العام  
نفسه ٢٣٠٠ مليون دولار ( بفائض لمصلحة الميزان التجاري الصيني  
قيمته ٤٤٠ مليون دولار ) . وفي العام ١٩٧٣ كانت نسبة تجارة الصين  
مع العالم الاشتراكي ١٧ ٪ من اجمالي تجارتها الخارجية ، ومع العالم  
غير الاشتراكي ٨٢ ٪ . واذا مضينا خطوة أبعد من هذا وجدنا ان نسبة  
تجارة الصين مع الدول الرأسمالية المتقدمة تمثل ٥٣ ٪ بينما نسبة  
تجارتها مع الدول النامية ( بما فيها أفريقيا طبعاً ) ٢١ ٪ .

### رياح التجارة .. ورياح السياسة

يبقى أن نضيف الى هذه الصورة الرقمية حقيقة اقتصادية لها دلالتها  
السياسية هي أن أرقام تجارة الصين مع أفريقيا التي ذكرناها ( وهي  
مستقاة من المصادر الرسمية الصينية التي تصدر تقريراً اقتصادياً  
سنوياً متأخراً سنتين عادة ) تشمل تجارة متبادلة بين الصين وجنوب  
أفريقيا . جزء منها مباشرة ، وجزء منها تجارة شكل « إعادة تصدير »  
للسلع الصينية من هونغ كونغ ، أو لسلع جنوب أفريقية تذهب الى الصين  
من نيوزيلاندا . وتشترى الصين ذهباً من جنوب أفريقيا بما قيمته ٧٠  
مليون دولار سنوياً .

فهل تختلف اتجاهات رياح السياسة عن اتجاهات رياح التجارة في  
سياسة الصين الأفريقية ؟

اذا كانت اتجاهات رياح التجارة تحكمها ضوابط موضوعية دقيقة ،  
فإن الرياح السياسية هي أقل موضوعية بكثير ، ويظهر تتبع المواقف  
الاساسية ( المحطات الرئيسية ) في تاريخ سياسة الصين في أفريقيا في  
السنوات الخمس عشرة الماضية ان هذه الرياح تعرضت لتقلبات عديدة ،  
قبل أن تتجمع في تيار واحد صوب تشجيع القوى اليمينية واستعداد

العالم الغربي - وفي مقدمته الامبريالية الاميركية - على القوى التقدمية التي تخشى الصين أن يكون في انتصارها في افريقيا تدعيما للنفوذ السوفيياتي ، حتى ولو كان ذلك يعني تقوية للنفوذ الغربي الامبريالي .

وقد بلغ الامر في هذا الاتجاه الاحادي لرياح السياسة الصينية الخارجية ان أصبح بعض مراقبي الشؤون الصينية يطرحون تفسيراً احادياً له ، هو أن الصين أصبحت محكومة بالخوف المرضي ( الفوبيا ) من الاتحاد السوفيياتي ، بصورة تنعكس على جميع مظاهر سلوكها الداخلي والخارجي . وينطوي هذا التفسير على تبسيط لظاهرة هي بطبيعتها معقدة ومتعددة الاسباب ، وان كان هذا لا يمنع كون هذا التفسير السيكلوجي تفسيراً صحيحاً جزئياً ، يؤكد صحته رصد المواقف التي تبدو فيها الصين وكأن سياستها كلها غير مبنية على أفعال وانما على ردود أفعال . فاذا أيد الاتحاد السوفيياتي الطرف « س » في القضية « ١ » ( أيأ كان الطرف وأيأ كانت القضية وموقع هذا الطرف ) فيها ، قان الصين تسارع الى تأييد الطرف « لا » ان وجد ، او الى محاولة تدمير الطرف « س » نفسه اذا لم يتوفر نقيضه ، او الى محاولة نفي القضية برمتها . مع ذلك تبقى محاولة تفسير سلوك الصين بمعطيات علم النفس المرضي محاولة وصفية فقط ، وليست علمية . فالصين - دولة وحزبا - ظاهرة دولية أعقد بكثير من أن تبسط الى درجة فرد .

وفيما يتعلق بأفريقيا فان القول بوجود حالة « فوبيا » لدى الصين ازاء الاتحاد السوفيياتي هو اقل دقة من القول به بالنسبة لمناطق العالم الاخرى . فان الاتحاد السوفيياتي لا يشكل في افريقيا خطراً على مصالح صينية مباشرة ، كما هو الحال في آسيا ، وجنوب شرق آسيا بالذات ، مثلاً ، حيث احتمالات « الاحتكاك » او « الصدام » قائمة ، أو حيث توجد درجة أكبر من المصادقية لنظرية « احتواء الصين » من جانب الاتحاد السوفيياتي .

كذلك فان أفريقيا - ربما أكثر من آسيا واميركا اللاتينية - هي نموذج العالم الثالث ، بمستويات النمو ، وبمستويات التطور التاريخي . الامر الذي يجعلها - أكثر من غيرها - هدفاً لسياسة العالم الثالث بالمفهوم الصيني . وهو مفهوم متعدد الجوانب فهو في جانب منه يتمثل في نظرية محاصرة ريف العالم لمدنه ، أي محاصرة المناطق النامية والاقل



نموا والمتخلفة ( أي العالم الثالث ) لمناطق العالم الصناعية المتقدمة ( وأسماليها واشتراكيها على السواء ) . وهو في جانب آخر يتمثل في نظرية مقاومة « هيمنة الدولتين العظميين » أو « الصراع ضد الامبريالية الاشتراكية السوفياتية » بالدرجة الاولى . وهو في جانب ثالث يتمثل في التماثل بين الواقع الصيني وواقع العالم الثالث ككل . وهي كلها جوانب تدفع الصين الى تقمص العالم الثالث ، واصدار البيانات الرسمية التي تشبه المراسيم بأن الصين لن تصبح أبدا دولة كبرى وانها ستظل دولة نامية متحدة المصالح بالدول النامية الاخرى .

ومما يؤكد ادراك الصين لحقيقة وزن افريقيا في العالم الثالث ان المساعدات الاقتصادية الخارجية التي تقدمها الصين للدول النامية بشروط معقولة للغاية ، وفي بعض الاحيان بدون فائدة مطلقا ، تصب كلها - تقريبا - في افريقيا ، على الرغم مما لاحظناه من صفر حجم التبادل التجاري بينهما . ومنذ عام ١٩٧٣ تحصل افريقيا على نسبة ٩٠ ٪ من مساعدات الصين الاقتصادية الخارجية والوعود بالمساعدات . وتعمكس هذه الحقيقة ايضا تقديرا لدى الصين في السنوات الماضية - قبل احداث ١٩٧٧ - بأن افريقيا تكاد تكون مجالا خاليا من نفوذ الدولتين الاكبر ، وتقديرا بأن هذا الوضع يتطلب منها أن تسبق النفوذ السوفياتي الى افريقيا . هذا بالاضافة الى تطور الصين بأن الواقع الافريقي الاقتصادي والاجتماعي يمثل تربة خصبة لتطبيق « النموذج الصيني » في التنمية وفي الثورة على السواء . ولهذا فان الحالة الصحية للعلاقات بين الصين وافريقيا كانت باستمرار عرضة للتقلبات تبعا لتأثيرات الاحداث الداخلية في الصين . وصحيح ان القاعدة العامة تقول بالتأثير المتبادل بين الاوضاع الداخلية والعلاقات الخارجية بالنسبة لكافة البلدان ، ولكن تأثير أحداث الصين الداخلية - وخاصة في ذروات تقلباتها - كان اوضح من أي تأثير لاحداث افريقية داخلية على سياسات الصين ازاء افريقيا .

وعلى سبيل المثال فان الصين فاجأت افريقيا بتأييد حركة بيافرا الانفصالية في نيجيريا ، في ذروة احداث الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى ( ١٩٦٦ - ١٩٦٩ ) التي كانت تجتاح الصين في ذلك الوقت ، وكان من أبرز ملامحها اشتداد حدة الهجوم على الاتحاد السوفياتي ،

وكان وقوف موسكو مع وحدة نيجيريا ضد الحركة الانفصالية في « بياfra » بمثابة « فرصة » لاتهام موسكو والبلدان الاشتراكية الاخرى بخيانة « حركة التحرر الوطني لشعوب افريقيا » . ولقد كان من نتيجة ذلك ان صوتت ٢٠ دولة افريقية في الامم المتحدة عام ١٩٦٨ ضد انضمام الصين للمنظمة الدولية ، مقابل تسع دول فقط صوتت ضدها في عام ١٩٦٥ . كذلك فان الفترة نفسها - فترة « الثورة الثقافية » - شهدت تكثيف النشاط الايديولوجي الصيني في افريقيا الى حد ان دبلوماسيا صينيا ( كان قائما بالاعمال في تنزانيا ) وجه في عام ١٩٦٧ تحذيرا بأنه « اذا لم يجد الزعماء الافريقيون في انفسهم الشجاعة لقيادة ثورة ثقافية ، فان الشعب سيجد زعماء جددا » . وكانت النتيجة ان القوى الامبريالية سبقت الى تنفيذ انقلابات عديدة في افريقيا قام معظمها بحجة منع « التهديد الصيني » ، وانعكس ذلك في عدد من الدول الافريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين . اذ هبط من ١٧ في عام ١٩٦٥ الى ١٣ في عام ١٩٦٧ ، وكان المفروض أن يزيد .

وعندما عاد الهدوء الى الصين نفسها ، والى سياستها الخارجية ، وعادت الى الاهتمام باستعادة عضويتها في الامم المتحدة ، بذلت جهودا كبيرة في افريقيا في عام ١٩٧١ ، على اساس ان افريقيا تملك وحدها عددا مرجحا من أصوات الدول في الامم المتحدة وكان اكبر نشاط صيني للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها بكين على نفسها ابان « الثورة الثقافية » ، وفرضتها عليها نزاعاتها الحادة مع العالم الاشتراكي والامبريالية الاميركية في وقت واحد ، كان معظم هذا النشاط موجها لافريقيا . وعادت الصين الى صيغة « التعايش السلمي » و « مبادئ باندونغ » ، وتأرجحت شعارات « حرب الشعب الطويلة الامد » .

وعندما انضمت الصين الى الامم المتحدة في اواخر عام ١٩٧١ ، وقامت بينها وبين الولايات المتحدة علاقات افضل واتصالات على مستوى عال ( رحلات كيسنجر السرية في عام ١٩٧١ ثم زيارة الرئيس الاميركي نيكسون لبكين في عام ١٩٧٢ وما تلاها من زيارات وعلاقات ) دخلت سياسة الصين في افريقيا مرحلة جديدة تركز فيها على ان التناقض الرئيسي في العالم اليوم هو بين الدول النامية والدول الامبريالية ، ومن بينها الاتحاد السوفياتي .

ولقد اتبعت الصين باستمرار في سياستها الافريقية اسلوبا انتقائيا ، يتناسب مع محدودية امكانياتها ، ومع محدودية مصالحها المباشرة في القارة . بمعنى انها اختارت عددا محدودا من الدول الافريقية لتركز اهتمامها على العلاقات معها ، باعتبارها سياسية واقتصادية واستراتيجية ، كما اختارت التركيز على عدد محدود من المشروعات ذات الاهمية الكبيرة والربن الاعلامي العالمي . وعلى سبيل المثال فان من الواضح ان الصين تعلق منذ نحو ١٥ عاما اهمية كبرى على صلاتها بكل من تنزانيا وزامبيا - وكذلك الكونغو ( برازافيل ) حتى سنوات قليلة مضت - من بين عشرات الدول الافريقية . كما تعلق اهمية كبرى على صلتها مع عدد محدود ايضا من حركات التحرر الوطني « المنافسة » : « يونيتا » ( التي انشقت عن الحركة الشعبية لتحرير انغولا في عام ١٩٦٦ لاسباب تتعلق بالصين ) ، وحركة « كوريمو » ( اللجنة الثورية لموزمبيق ، التي تكونت بانشقاق عدة جماعات ماوية عن جبهة « فريليمو » ) ، و « حزب مؤتمر عموم جنوب افريقيا » ( المنافس لحزب المؤتمر الوطني الافريقي الذي يقود الصراع المسلح في جنوب افريقيا ضد نظام الحكم العنصري ) .

### خط « تانزام » الحديدي

كذلك تظهر هذه السياسة الانتقائية في ابرز صورها في مشروع خط « تانزام » الحديدي الذي اقيم بمساعدة مالية وفنية وبشرية من الصين ليربط تنزانيا وزامبيا . ان الصين لم تضع في مشروع واحد خارج اراضيها مثل ما وضعت من امكانيات في هذا المشروع الذي بدأت تنفيذه في عام ١٩٦٦ وانتهى العمل فيه في عام ١٩٧٦ . ويمتد هذا الخط ( غير المزودج ) مسافة ١١٦٠ ميلا بين دار السلام ( عاصمة تنزانيا ) ومدينة كابري أمبوشي في شمال وسط زامبيا ، حيث يرتبط خط « تانزام » بشبكة السكك الحديدية لزامبيا . وبلغ عدد الصينيين الذين عملوا في المشروع في ذروة العمل فيه حوالي ١٥ الف عامل وفني معظمهم من سلاحى المهندسين والاشارة في الجيش الصيني .

ولقد كان الهدف من هذا المشروع - من زاوية الاهتمام الصينية - تأكيدا للمقدرة الصينية على تنفيذ هذا النوع من المشروعات الكبرى

، وإن كان من المشكوك فيه كثيرا أن تستطيع الصين القيام بعدد من  
 المشروعات في وقت واحد ) ، وبالتالي رسم صورة للصين لدى الشعوب  
 الأفريقية مكملة لصورة « الدولة النامية » . . بحيث تصبح « الدولة  
 النامية القادرة بالاعتماد على النفس أن تقدم مساعدات قيمة للدول  
 النامية الصديقة لها » ، وكذلك عرض صورة عملية من الأيدولوجية  
 الصينية ، بما يشمل ذلك من أخلاقيات حزبية وإنسانية . فقد كان من  
 الواضح أن الصين مهتمة للغاية بأن يترك آلاف الصينيين الذين عملوا في  
 ذلك المشروع أفضل الانطباعات لدى الأفريقيين ، فيما يتعلق بقدرتهم  
 على العمل الشاق ، والصبر ، وتحمل المتاعب ، والعيش في المستوى  
 نفسه الذي يعيش فيه عمال البلد الذي يتلقى المساعدة . . الخ . ( هذا  
 على الرغم من أنه لم تقم علاقات اجتماعية متبادلة بين الصينيين  
 والأفريقيين في تانزانيا أو زامبيا على مدى السنوات التي استغرقها  
 تنفيذ المشروع . فقد كان الصينيون يريدون أن يتركوا انطباعا بأنهم  
 لا يتدخلون ، وأنهم غير معنيين بنقل أيدولوجيتهم ، كما أسهم حاجز  
 اللغة في الإبقاء على مسافة بين الجانبين ) . وكان من الواضح أن الصين  
 تقدم تضحية المخاطرة الاقتصادية مقابل أهداف أيدولوجية وسياسية  
 تتعلق أساسا بصورتها في أفريقيا خاصة والعالم الثالث عموما . فقد  
 قضى اتفاق مشروع « تانزام » بأن تدفع الصين نفقاته ( التي بلغت نحو  
 ٤٥٠ مليون دولار ) في صورة قرض بدون فوائد لمدة ٣٠ عاما ، ويبدأ  
 تسديده بالتساوي من جانب تانزانيا وزامبيا في عام ١٩٨٣ . وكل ما  
 حصلت عليه الصين من فائدة اقتصادية هو شراء الدولتين سلعا صينية  
 - معظمها سلع استهلاكية رخيصة - وإعادة بيعها في أسواق أخرى  
 بأسعار أعلى ، واستخدام الأرباح في تسديد جزء من نفقات المشروع  
 المحلية . وعلى مدى أبعد من السنوات إلى وقت بداية تسديد القرض ،  
 فإن الصين تتوقع أن تكون حصتها من نحاس زامبيا حصة كبيرة  
 ومتزايدة . ولكن من المؤكد أن « الحضور الصيني » - السياسي  
 والأيدولوجي - قد ازداد كثافة ووزنا بفعل دور الصين في هذا المشروع ،  
 وبصفة خاصة بفعل كيفية أدائها لهذا الدور . وهو « مردود » عملي  
 لا يقل أهمية للصين عن أي مردود اقتصادي قريبا أو بعيد الأجل .  
 ولقد كان التصور الإستراتيجي للمشروع قبل أن يبدأ تنفيذه أنه

سيلعب دورا كبيرا في رفع قدرة زامبيا بالذات على مساعدة حركات التحرر في المستعمرات البرتغالية عسكريا ، ولكن هذه المستعمرات حققت استقلالها في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قبل وقت قليل من اتمام المشروع .

### بكين .. مع موبوتو

وبعد التطورات الاخيرة التي وجدت فيها افريقيا - ٧٧ الصين في صف اليمين في انغولا ، وفي صف نظام موبوتو ، الممثل لاحتكارات الامبريالية الغربية ، الاميركية والاوروبية ، وفي صف النظم المائلة التي سارعت الى نجده تايبة لاشارات غربية ، وفي صف التجارة - علنا وخفية - مع نظامي جنوب افريقيا وروديسيا العنصريين ... بعد هذه التطورات الاخيرة - التي لا تعد لها سوابق في احداث الستينات وما مضى من السبعينات - تثار اسئلة افريقية بشأن الصين :

\* هل تحتفظ بالمردود الايدولوجي والسياسي الذي حصلت عليه من مشروع « تانزام » بعد ان عكست سياستها الخارجية الصورة التي رسمتها الصين لنفسها خلال هذا المشروع ؟

\* هل تبقى لشعارات الصين مصداقية تكفي لمواجهة دور الاتحاد السوفياتي والتصدي له في اي اتجاه ؟

\* الى اين يمكن ان تؤدي - بالنسبة لافريقيا - نقاط الالتقاء المثيرة للدهشة والتساؤل بين سياسة الصين الخارجية وسياسة الغرب الامبريالي وبين المواقف العملية لهما ؟

\* الى اين يمكن ان يؤدي - بالنسبة لافريقيا - تصاعد « الصراع » بين الصين والاتحاد السوفياتي ، اكثر مما ادى اليه حتى الان منذ منتصف الخمسينات من انقسامات ونزاعات افريقية وصلت الى قلب حركات التحرر واضرت بها بافدح مما اضرت بأي من الاتحاد السوفياتي او الصين ؟

وهذه كلها من نوع الاسئلة التي تحمل في طياتها اجوبتها الضمنية .. وهي اجوبة لا يكفي ان تستمد من منطق السؤال نفسه ، وانها لا بد ان تستمد ايضا - وفي الاساس - من تجارب السنوات الماضية ، ومن

محطات الاحداث الرئيسية الافريقية التي كان للصين فيها حضور ايجابي او سلبي ، او غياب ايجابي او سلبي . ولعله لم يكن من قبيل المصادفة ان « الغياب السلبي » للصين في احداث الكونغو - كينشاسا ( زائر فيما بعد ) في اوائل الستينات ، وهو الغياب الذي تمثل في عدم تقديم اي عون لباتريس لومومبا وحركته ورجاله ( خشية ان ينطوي ذلك على دعم للاتحاد السوفياتي في افريقيا ) قد تحول الى « حضور سلبي » للصين في زائر - ٧٧ بكثافة سياسية واضحة ، وكثافة عسكرية مبهمة ، الى جانب القوى نفسها التي قضت على لومومبا وحركته وتريد ان تقضي على تياره ..

## فهرس الكتاب

صفحة

٥

- تهييد

٩

- الفصل الاول

المتشائمون أمس واليوم

١٣

- الفصل الثاني

من « شابا » الى « القرن الافريقي »

٢١

- الفصل الثالث

حقيقة نظام موبوتو

٢٧

- الفصل الرابع

الثروة موضوع الصراع

٣١

- الفصل الخامس

أميركا وأفريقيا

٣٥

- الفصل السادس

« الوثيقة السرية رقم ٣٩ »

٤٥

- الفصل السابع

الصين .. بعيدا عن الاممية

- ☐ المتشائمون امس واليوم \*
- ☐ من « شابا » الى « القرن الافريقي » \*
- ☐ حقيقة نظام موبوتو \*
- ☐ الثروة موضوع الصراع \*
- ☐ اميركا وافريقيا \*
- ☐ « الوثيقة السرية رقم ٣٩ » \*
- ☐ الصين ١٠٠٠ بعيدا عن الاممية \*